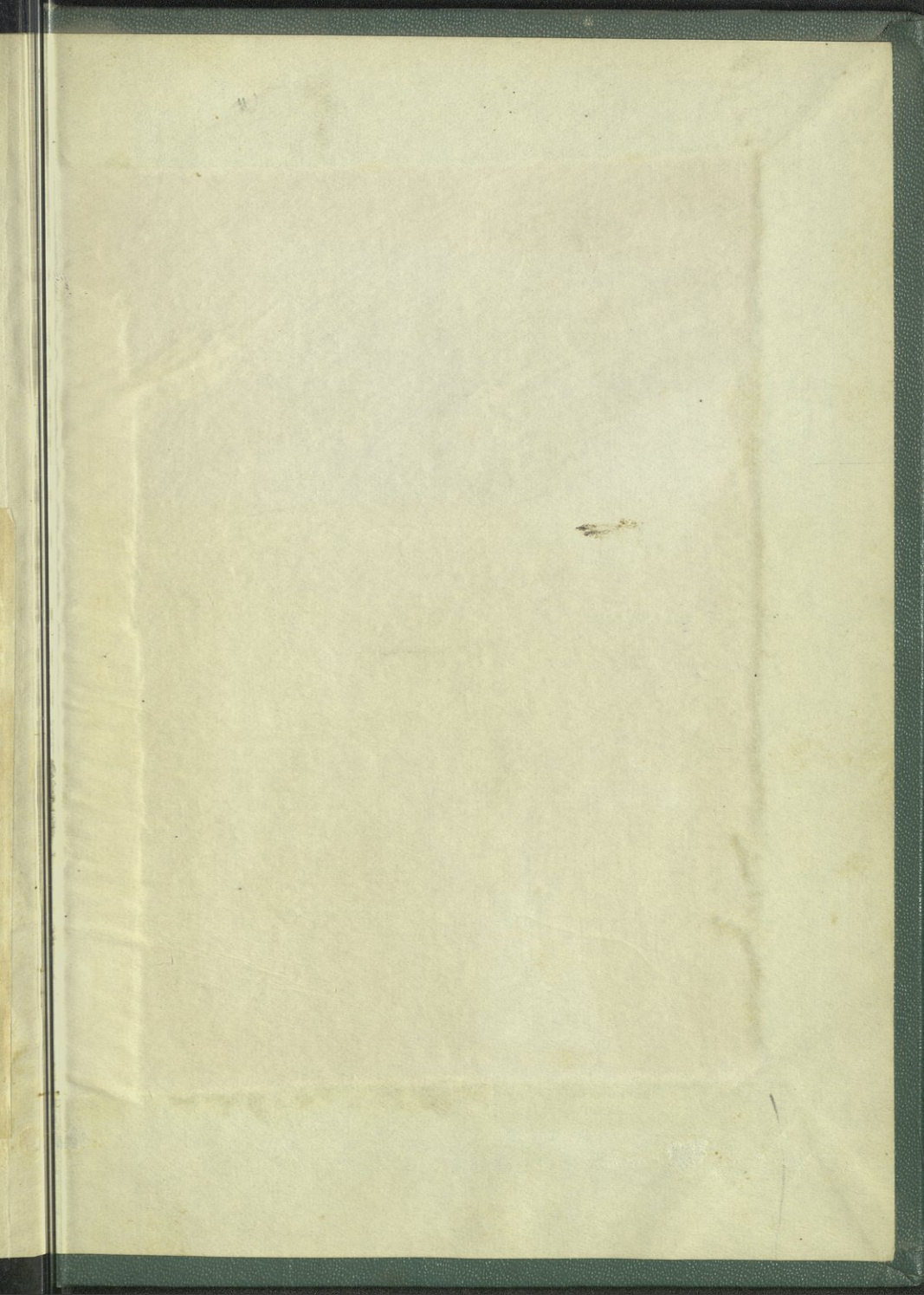


ميشائيل

السياسات القومية والدولية بين الشيوعية

والاشتراكية وحرية التبادل



١٠٧٧٨

338.91:M63sA

C.2

ميخائيل، صالح.

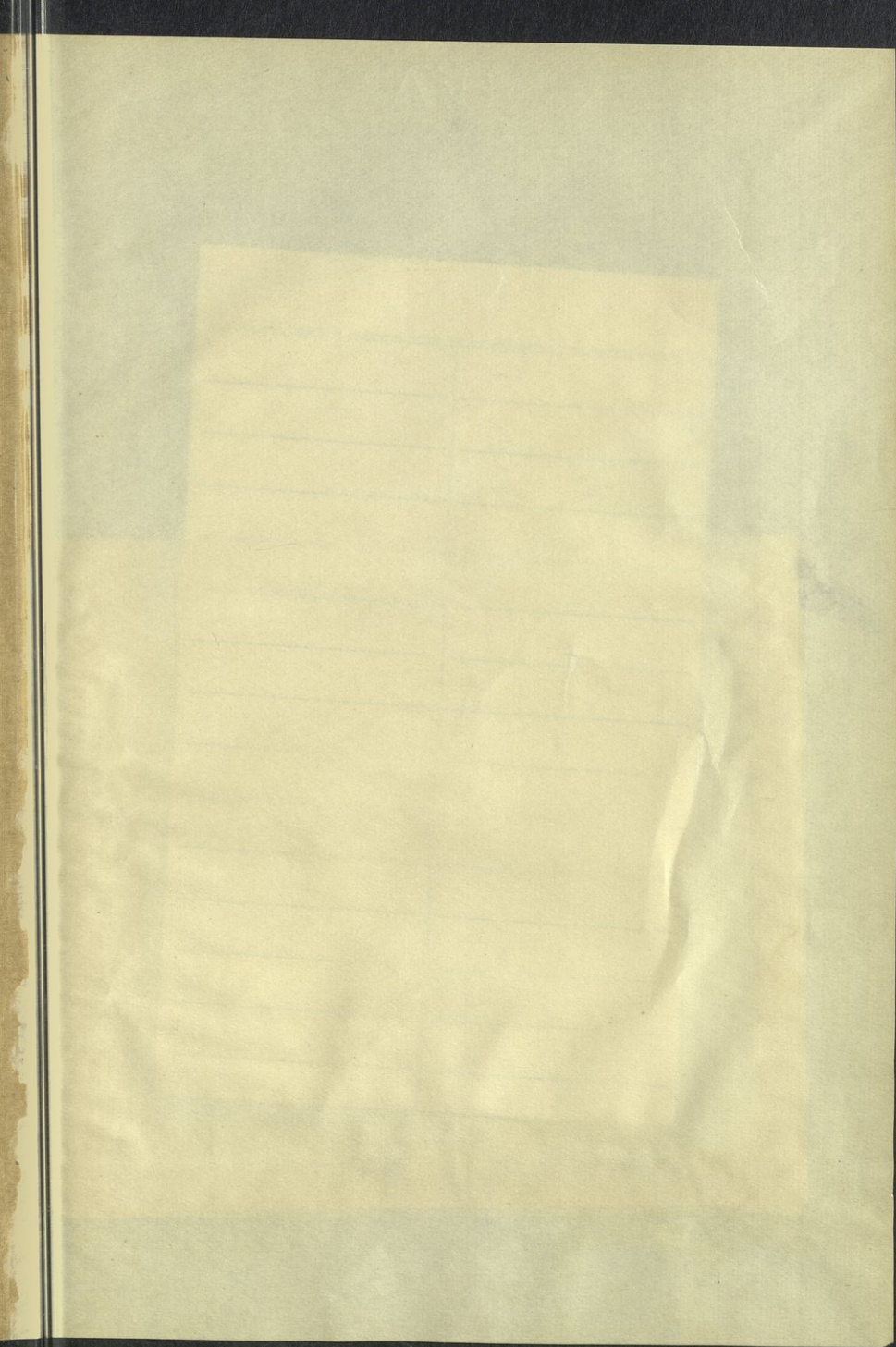
السياسات القومية والدولية بين الشيوعية
والاشتراكية الحديثة

338.91

M63sA

C.2

1961



33891

M638A

c. l.

السياسات القومية والدولية

بين

الشيوعية والاشتراكية وحرية التبادل

تأليف

صالح مخائيل

(جامعة لندن)

وكيل مصلحة التجارة

بوزارة التجارة والصناعة

—

رقم ١٤٣٣

مكتبة المخطوطات والنشر

١٩٥٣

ملزمة الطبع والنشر

مكتبة المخطوطات والنشر

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

cat. 14 Nov. 53



القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٤٨ - ١٣٦٧ م

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف	١
خواطر	٤
الاقتصاد والدعاية الشيوعية والاشتراكية	١٩
خط العامة	٢٩
بعض أوجه النقص في الحياة المصرية	٤٩
الطوائف الاجتماعية	٦٢
الأمن الداخلي والحالة الدولية	٦٦

لنفس المؤلف :

ص

- ١ - فلسفة سقراط ٧
- ٢ - العدالة الاجتماعية - القومية والدولية ... ١٢
- ٣ - تجارة مصر الخارجية ١٥
- ٤ - النقد الأجنبي وعلاقته بالحالة الاقتصادية
العالمية وتجارة مصر الخارجية ١٠

وتطلب جميعها من مكتبة النهضة رقم ٩ بشارع عدلى باشا بالقاهرة

مقدمة المؤلف

بنى سقراط فلسفته — وهي أساس كل فلسفة تالية له —
على نظرية « اعرف نفسك بنفسك »

فلو فهم الإنسان حقيقة نفسه وعرف أوجه القوة وأوجه
الضعف في شخصيته وكنونته لتفادى كثيراً من الأخطاء والمتاعب
وبالتالى لتفادت الشعوب كثيراً من أخطائها ومتاعبها .

وبنى أفلاطون وهو تلميذ سقراط الأمين فلسفته على نظرية
التوافق الخلقى وقد شبه الإنسان بآلة موسيقية فيها الأصوات
العالية الخشنة كما فيها الأصوات الناعمة الرقيقة — وكل منها
على حدة إما مؤلم للسمع أو ممل للنفس ولكن هذه الأصوات
المختلفة إذا ما استعملت مع بعضها فى ألحان موزونة أخرجت
موسيقى شجية تأتى أرها المطلب طبقاً للمناسبات المختلفة .

وكل شخص اختل توافقه الروحى والجسدى أصبح فى حالة
« نساخ » ولا يمكن أن يكون عادلاً أو حكيماً إذ أنه يمكن التأثير
عليه عن طريق نقطة أو نقط الضعف فيه فينحاز إلى غير المعقول
ويأتى بغير المقبول .

كذلك الشعوب إذا اختل توافقها أى إذا طفت فيها طائفة
على أخرى واستبد فريق فيها بآخر أو إذا اشتغل كل فى غير

العمل الذى يصلح له أو إذا أصيبت بعدم الاعتدال فى ضروب طرق العيش وأساليب المعيشة فيها أو إلى غير ذلك من ضروب الضعف تحتم عليها التفقه وتمكن الأجنبى إلا أكثر منها رشدا من التسلط عليها .

كذلك قال سقراط وأفلاطون إن المعرفة قوة والجهل ضعف ولكن ليست المعرفة فى الشر والتفنن فى الرذيلة بل المعرفة التى تمكن الإنسان من توجيه كل قوة فيه وكل قوة تقع تحت سلطانه إلى الغرض الحسن الذى وجدت من أجله .

هذه أساس الفلسفة اليونانية القديمة التى بنيت عليها جميع الدراسات الفلسفية من بعدها والتى لو اتبعها العالم لتفادى ما يزعج تحته من متاعب وشروخ فنحن أصبحنا فى الظروف العالمية الراهنة كمن يمزق رداء عمدا وتنفلا ثم يجلس فى بؤس وكتابة لإصلاح ما أفسده يمهده — وأكثر من ذلك عيبا فينا هو أننا لا نتعلم من دروس الماضى فالعالم يخطئ ثم سرعان ما يقع فى نفس الخطأ .

نجد أن أغلب الحروب بين الدول أساسها اقتصادى وأغلب الثورات فى داخل كل دولة دافعها اقتصادى وأغلب المشاكل بين الأفراد لها أساس بالمشئون المادية فأهم أسس الإصلاح هو تعرف المشاكل الاقتصادية وإدراك خطورتها وإيجاد العلاج الصحيح لها فالشيوعية والاشتراكية وحرية التبادل كلها مواضيع لها

خطورتها الاقتصادية ويجب ألا تؤخذ على عواهنها لكل من أراد الكلام أو الكتابة فيها مهما كان بعيداً كل البعد عن التفكير الاقتصادي السليم ، وفي ذلك ما فيه من خطر . ونصيحتي للقارئ ألا يأخذ ما يسمعه قضية مسلمة وأن يدقق في منطوق ما يقرؤه .

دفعتنى ظروف العالم الراهنة وظروفنا الداخلية القائمة إلى كتابة هذه الرسالة فالعالم بين تيارين متنازعين الشيوعية من جهة وحرية التبادل من جهة أخرى وبين هذه وتلك بعض النزعات الاشتراكية ولكل من هذه صداها في مختلف الدول كما نلاحظ وكما نطالع كل يوم وكل من هذه التيارات يحدث أثره ومنازعاته الداخلية في كل بلد .

كتبت الجرائد المحلية المصرية الكثير عن حوادث الشيوعية ونشطت الحكومة في مكافحة الشيوعية وأخيراً أصدرت قانوناً لاستئصال الشيوعية على أنه مهما تكن فائدة هذه العلاجات فلن تأتى ثمرتها ما لم تُردف بعلاجات إيجابية وهى الإسراع فى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكلها مرتبطة ببعضها وكلها أسباب ومسببات وهذا هو الغرض من رسالتى هذه ولعل أحسن نصيحة أقدمها لمواطنى هـى : —

« أدرك الخطر قبل أن يدركك وبذلك تتفادى نيرانه قبل أن تحترق بها »

صالح مجايل

أغسطس سنة ١٩٤٨

خواطر

يخضع المجتمع في مبناه وفي إدارة دفة سياسته وفي حركته
وسكونه بل وفي رضاه أو غضبه إلى عاملين رئيسيين أحدهما عامل
العادات المرعية والتقاليد الموروثة وثانيهما عامل التفكير والتحليل
الفعلي للأمور وموازنتها بنظرة واقعية بعيدة عن مجرد الخوض
لحكم المألوف ومجرد الإبقاء على القديم والركون إلى ما أرضته البيئة .

وهذان العاملان في مناظرة مستمرة وفي نزاع دائم ولكنه
نزاع سلمى ومناظرة دون منافرة ومقارنة دون عنف أو تصادم
وهذه الحال تسير من سنة إلى سنة بل ومن جيل إلى جيل تعدل
فيها العادات والتقاليد رويداً رويداً على أساس التفكير الرزين
وإرشادات الخبرة العملية وذلك في الشعوب التي يسير فيها التعليم
إلى الأمام والتي اعتادت إطاعة قوانين البلاد التي لا تجرؤ
حكوماتها على تحدى رأى العام فهناك يسير التجديد على أساس
سلم بيد أنه تجديد بطيء وتعديل بالطريق السلمى المتزن وهذا
هو التطور الرشيد بالمعنى الصحيح .

وفي بلاد أخرى يرى فيها أصحاب المصالح وهم في غالب الأحيان
أصحاب النفوذ الإبقاء على العادات القديمة والتقاليد المربكة ومحاربة
التحرر منها ومن عبثها وذلك مع إتقان صناعة الرياء وكفاءة

الظهور أمام العامة بما يتنافى وحقيقة ما تكنه صدور هؤلاء تجاه الجماهير وذلك إبقاء على نفوذهم وحرصاً على سلطانهم فوق العامة وهذه هي الشعوب التي تتفهم وتسير إلى الوراء حتى ولو كانت بها بعض المظاهر الفاشة التي امتازت بها الشعوب المتحضرة والراقية تلك المظاهر التي تظهر كنقطة مبصرة لامعة فوق صورة قاتمة فهي بمثابة القبور المظلمة أركانها الخارجية بطلاء الذهب .

وبدلنا التاريخ بصفة عامة على أن جميع الشعوب قد خضعت في سيرها على مدى آلاف السنين لهذين العاملين فوق أى عوامل أخرى وأنه في كل مرحلة من تاريخها تجمعت فيها أخطاء كبيرة أو مظالم فاحشة ووجد الشخص الذي يحمل علم الاحتجاج المفتوح والتحدى الصريح فيحدث انفجار اجتماعي أى ما نسميه بالثورة ومن الخطأ أن نعتقد أن الرجال مهمما أوتوا من قدرة هم الذين يخلقون الثورات أو الانفجارات الاجتماعية بل أن ظروف هذه الثورات وملابسات الانفجارات هي التي تخلق الرجال فرجال التاريخ البارزين في جميع عهود البشرية ليس هم بالخالقين للحوادث التي أشهرتهم وأبرزتهم في صفحات حوادث الشعوب بل أن رحم روح عهودهم قد سحبل من ظروف أوقاتهم ثم ولد لهم في الطرف المناسب فأدوا رسالتهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

وأنى أحذر من اتباع السبل التي تعمل على تجميع الظروف ومن السياسات التي تؤدي إلى تكديس الملابسات الكفيلة

بأحداث مثل هذا الانفجار والذي لا شك يجد في اللحظة المناسبة
من يحمل علم الثورة ويصبح بطلها فما أحلى التطور الذي يأتي
نتيجة للشورى والروية وحسن القصد المبني على حرية الرأي وعلى
احترام الحقوق المشروعة دون طغيان فريق على آخر أو هدم
طائفة لطائفة أخرى .

وإني أحذر كل من يؤمن بالثورات أو يعمل على استغلال
الظروف لإيجادها لأننا لا يمكن أن نشيد إلا على الأسس التي
ورثناها من آبائنا ولا يمكن أن نعدل إلا في المبني الذي تركوه لنا
وأن من يعتقد غير هذا فهو جاهل للحقائق التاريخية وما المثل
العليا بشيء مطلق نسي إليه محررين من نظمنا وبيئتنا بل هي
نسبية لحياة كل شعب وظروفه فلنبحث إذن في مشاكلنا
الاجتماعية ومساائلنا السياسية وإصلاحاتنا الاقتصادية على أساس
نسيجنا الاجتماعي وظروفنا السياسية المتعاقبة وأوضاعنا الاقتصادية
القائمة ولنحتمل في أيدينا مصباح المثل العليا ليضيء لنا الطريق
الموجود فعلا لنهتدي إلى الأجزاء التي تحتاج منها إلى التعميد
والتغيير شيئا فشيئا حتى يتجدد دون أزمة أو رجة لا أن نعمل
على الهدم الشامل سعيًا وراء الجديد الكامل وإلا فقدنا فضيلة
الإصلاح دون أن ندرك الإنشاء .

يتكون كل مجتمع من طائفة تود أن تستغل الظروف لقلب
الأوضاع فإن ظهر مشكل ديني ظهورا هم في شكل مصلحين

دينيين ومأمم إلا مستغفلون للدين للوصول إلى مآربهم وإن كان
الإشكال سياسيا ظهورا في ثياب سياسيين ومأمم إلا مهيجون
عن طريق الأناشيد السياسية والأغاني الحماسية وكلها صيحات
جوفاء وإن كان المشكل اقتصاديا تشدقوا إما بالمظالم الصناعية من
جراه عدم عدالة الأجور أو طالبوا بحماية الصناعات بحماية فولاذية
وبغزو الأسواق الخارجية أو صاحوا بأن الشيوعية هي العلاج
الوحيد أو أن الاشتراكية هي الإجراء الأمثل وكلها دعايات
هو جاء لا يقرها الاقتصاد السليم المفهوم على حقيقته - وهؤلاء
المثيرون الماكرون يعملون على استغلال سيكولوجية الجماهير التي
تشبه الطفل الساذج الذي إذا لاطفته وسامرتة ابتسم وارتاح إليك
وإذا نصحتته في حزم حرصا على صالحه ومستقبله وجم في وجهك
وبين هذه الفئة وجمهرة الجماهير هناك فئة ثالثة وهي فئة
المتنورين والمثريين حسنى القصد الداعين إلى الإصلاح عن طريق
التدرج المعقول تلك الطائفة التي تمت الخضوع الأعمى للمجرد
المألوف المتبع وتمت في الوقت نفسه الثورة وهدم مبنى المجتمع
وكما كبر حجم هذه الفئة الرصينة المتعلمة على أسس علمية كلما
ازدهر المجتمع وواصل تقدمه وصمد للصعاب وتفوق على غيره
من الشعوب .

هذا من ناحية الحياة الداخلية لكل شعب كذلك الحال من
ناحية الحياة الدولية بين الشعوب فالحروب بين الأمم ما هي

الاثورات هادمة وهامو العالم كما نراه بأعين رءوسنا يئن من نتائج الحروب (أى تلك الثورات الدولية) فهو في حالة سبيطة مفعمة بعناصر النذير لحالة أسوأ فالعلاقة الدبلوماسية في تنافر والعالم يواصل ويتم انقسامه إلى شقين متنافرين كما أن الانتاج مشلول والتبادل التجارى معدوم إلا في حدود مصطنعة تملئها السياسة أكثر من الفائدة الاقتصادية وإنا نرى الحرية تنهار في عجل تحت وطأة القوى الطاغى على الضعيف والباطش على المستضعف في حين أن الحرية هى أضمن أساس للاستقرار لأنها ليست فقط بمثابة صمام الأمان في الجسم القوى والدولى بل لأن حياة الشعوب من كبيرها إلى صغيرها إن هى إلا مرحلة متواصلة للملأمة وقائع الحياة العملية للتفكير الحر ومحاولة انسجام قوة العادات وحكم المألوف لسلطان التفكير الذهنى البعيد عن التحيز والغاية الشخصية فإن فقدت الحرية انفرطت حلقات تلك الملأمة وهذا الانسجام فإما ثورة بما يصحبها من تهديم وتهشيم أو تقهقر سريع إلى الوراء .

وكل من أغفل البواعث والدوافع الاقتصادية فقد فشل مهما أوتى من قوة فالعامل الاقتصادى وباعث الفائدة المادية لمن أقوى عناصر النسيج الاجتماعى . وتفسير ذلك هو الطبيعة البشرية بعينها وكل تشريع لا ينسجم والعوامل الاقتصادية محتوم عليه بالانهيار إن عاجلاً أو آجلاً . فلا أمر على المرء وما أقسى على

المواطن من ضياع آماله في حقوقه المادية المشروعة ، وضياع الأمل
معناه فقدان الصبر وانهميار قوة الاحتمال ، وما أقبح من أن تكون
هذه الآمال مبنية على وعود لا يقوى من بيدهم النفوذ أو السلطان
الاقتصادي البرّ بها فإنها من أقوى دوافع الاستقزاز وبالتالي عدم
الاستقرار وهذا نذير بالانهيار لأن المجتمع في مجموعه عبارة عن
أداة ضخمة لإنتاج الثروة وتوزيعها ولذا فهذه الروابط الاقتصادية
تفوق بكثير في قوتها وسلطانها الروابط الروحية والعاطفية ولذلك
نجد أن أهم الاكتشافات وأقوى الاختراعات أترأ هي التي تتعلق
بالإنتاج وبكميته وتنويعه وهذا لا يحتاج فهمه أو التسليم بصحته
إلى كبير عناء لأنه يمس الحياة اليومية للفرد وللجماعة من حيث
الغذاء والكساء والسكن والحاجيات الأخرى الضرورية للحياة
المتحضرة وكل فرد وكل جماعة تعمل على الكسب وزيادة الربح
في الحدود المشروعة .

وعلى أساس نظمنا القائمة يعمل كل منا في العمل الذي يدر
عليه أكبر قسط من الربح ويسمى وراء أوفر نصيب من الفائدة
المادية في حدود قوانين البلاد وقد تتأقّى هذه الأرباح وتلك الفوائد
من سبل عديدة ومختلفة فقد تأتي نتيجة لزيادة الإنتاج في بعض
النواحي وتخفيضه في نواح أخرى وقد تكون بإنتاج سلع جديدة
والإعراض عن سلع أخرى وقد تأتي زيادة الإنتاج عن طريق
رفع الأسعار أو عن طريق خفضها وقد تأتي عن طريق المغالاة

في التنافس أو الاندماج أو عن طريق سياسة الحماية الجبركية أو حرية التجارة وقد تأتى عن سياسة الدولة لتشجيع الزواج والتوالد أو الحد من زيادة تعداد السكان .

كل هذه سياسات مختلفة ولكن أساسها واحد هو ترك المجال للسمى وراء الفائدة الشخصية في حدود القوانين الديموقراطية والحرية الدستورية وبذلك يوجد الحافز على الابتكار والدافع على الإقدام وتوطيد اليقين في تمتع الفرد بثمرة تعبهِ وتفكيرهِ . وبذلك تتحقق أكبر فائدة للفرد والمجتمع وهذا التنافس الاقتصادي السلمى قد يبدو في ظاهره كفاحاً ومناظرة وتنافراً ولكنه في الواقع الجوهر ما هو إلا تآلف وتعاون في الإنتاج وتقسام في التوزيع أما إذا بذرت روح التحدى والشجار بين فريقى الإنتاج أى بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال فما لا شك فيه مهما كان الفريق المنتصر أى سواء فاز العمال على أصحاب رؤوس الأموال أو تغلب أصحاب رؤوس المال على العمال فإن المجتمع في مجموعه هو الخاسر في النهاية فليس هناك إذن انتصار وانتهزام بل هناك تقهقر اقتصادى واجتماعى لا شك فيه .

علمتنا الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) دروساً خطيرة وعظمت عديدة ولكن سرعان ما نسيتها العالم وسرعان ما أغفلتها الشعوب وسرعان ما عادت الحياة إلى سيرتها الأولى بأخطائها ونزعاتها فأنحدر العالم ثانية إلى حرب عالمية ثانية

(١٩٣٩ - ١٩٤٥) فأكدت دروس الحرب العالمية الأولى وأبرزت عظمتها بشكل واضح لا يمكن أن يغفله إلا أعمى البصيرة ولا يتغافل إلا من تسلطت على مشاعره مبادئ معينة يود فرضها على غيره حتى ولو طوحت بكل نظام واستقرار .

ولكن أخطر هذه الدروس ثلاثة أولها أن الحرب عملية خاسرة سواء للغالب أو المغلوب حتى ولو تغافل الغالب عن هذه الحقيقة ببريق سيوفه وأنشيد نصره فهناك الديون التي تصل إلى أرقام فلكية وهناك القحط والشح وهناك الأمراض والفقر والتفكك الاجتماعي كل هذا يصيب الغالب كما يصيب المغلوب وما الفرق إلا في درجة الإصابة ولكن مهما خفّت درجتها فهي إصابة خطيرة مؤلمة .

أما الدرس الثاني فهو أنه لا يمكن لأى دولة أن تتبع نظاما داخلياً وسياسة داخلية متنافرين ومتباعدين عن نظم وسياسات باقى الدول الأخرى لأن الدول مرتبطة ببعضها مهما بعدت ومتصلة مهما تباعدت . ولا طمأنينة ولا أمان فى حياتها المشتركة ما لم يكن هناك تشابه فى نظمها مقروناً بحسن النية وحسن الإرادة . أما إذا انفردت كل أمة بإرادتها دون مراعاة لجيرانها فلا أمن ولا استقرار مهما كثرت وتضاعفت المنظمات الدولية سواء سميت « عصبة أمم » أو « هيئة أمم متحدة » أو أى نوع من المنظمات .

أما الدرس الثالث فهو أن السلم لن يستقر عن طريق التسليح

مهما بلغت كفاءته وكفايته في التخريب والتدمير ومهما ضوعفت ميزانيات « الدفاع » كما يسميها رجال الدولة رياء ومغالطة فهي ليست ميزانيات دفاع بل هي ميزانيات هجوم وتخريب وهذه المبالغ الطائلة في كل ميزانية من ميزانيات العالم لا بد أن تؤثر على إنتاج سلع السلم كما أنها تؤثر على توزيع الدخل القوي . هذه دروس رأيناها ونراها وخبرناها واكتوينا بلهيمها ولكتننا نتماعى عنها مسوقين بما تصوره لنا الدعايات المغرضة .

تقصادم السياسات الدولية حتى تصل إلى أزمات يستعصى حلها إلا عن طريق المدافع والدبابات ودماء الأبرياء بعد التمهيد للقتال الفعلي بدعايات مضللة وحملات صحفية وحروب أعصاب وحروب باردة وسرعان ما تهدأ نيران الحرب الفعلية الحامية وقلم تفريق البشرية من صدمتها وقلم تبدأ في إعادة تشييد ما خرب حتى تهب عاصفة دولية جديدة وهكذا — وكأن بعض رجال السياسة المحترفين والرجال العسكريين تجار سلعة معينة تسمى « الحروب » ومثلهم مثل كل تاجر يروجون لسلعتهم ويُرغبون فيها حتى يقبل الأبرياء على تجرعها ويخوضون نكباتها وحتى يزداد إقبال الأبرياء على التضحية وحتى يصل الزعماء إلى ما يسمونه « بالنصر » و « صون الكرامة القومية » وإنقاذ البلاد من « عار الهزيمة » ومثل هذه العبارات التي لا معنى لها سوى انتصار القوى على الضعيف وانتزاع مغنم لا يقرها العدل ولا القانون

ومن العجب أننا نرى الدول التي كانت حليفة في الحرب الأخيرة والتي انتصرت انتصاراً مشتركاً جادة في التسليح وإعداد الجهيزات الحربية الضخمة الفتاكة لا تنعم بأمن ولا طمأنينة فيما بينها وتبحث كل منها بحث المسروع على حلفاء لها في الميدان الدموي المقبل والذي يبدو في بعض الأحيان وشيكاً. أليست هذه الظروف من سيخية القدر وأغلب الأسلحة السياسية أسلحة ذات حدين وبعضها يرتد على صاحبه — ولو بعد حين — فينال منه وقد يقتله ففي زهوة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى تقرر «تفكيك» الاتحاد السياسي الضخم الذي كانت تضمه الإمبراطورية النمساوية والذي كان يكون ركناً هاماً في أركان التوازن الأوروبي وبالتالي التوازن العالمي فبرز إلى الأمام حاملون لأعلام الانفصال ومروجون للحركة الانفصالية — فظهرت على الخريطة الأوروبية تلك الدويلات الصغيرة وأعلن في عالم السياسة أنها دول ذات سيادة كاملة — ولكن الوقت والواقع قد أظهر أنها دول لا حول لها ولا قوة بل أنها تقع فريسة للجار القوي سواء كان ألمانيا من الغرب أو شيوعياً من الشرق مما أفقدها استقرارها الداخلي وجعلها مصدر قلق للدول الغربية التي ساعدت على صنعها واستقلالها وبالتالي مشاراً لعدم الاستقرار الدولي وها هي هذه الدول كما نشاهدها بأعين رؤوسنا تقع تحت النفوذ الشيوعي وبالتالي تصبح أداة في أيدي «الشيوعية الدولية» على حساب قوميتها التي تغت بها

وطالبت بمقتضاها بالانفصال من الأمبراطورية النمساوية للتمتع بسيادتها وساعاتها في ذلك دول الحلفاء .

وحتى الآن وقد تنبه الإنجليز والأمريكان لهذا الخطأ وحتى الآن وهما يعملان في جد وسهر على تكوين اتحادات من بعض ما بقى من الدول التي لا تزال تحتفظ بسيادتها ضد التيار الشيوعي تجدد — من الغريب — أن في صفوف الأمم المتحدة من يدعو ويحشد سياسة « التفكيك » لمجرد شهوة الانتقام والأخذ بالثأر .
حقا أن الحرب كارثة ومن قال غير هذا فهو مكابر عميت بصيرة قلبه ولو حملت عيناه وإن أخطر آثار هذه الكارثة تنصب على الفرد العادي وعلى المواطن البسيط لا على ثرى الحرب ولا على صاحب الضياع الواسعة .

وحقا كذلك أن الدولة الديمقراطية أصعب اندفاعا إلى الحرب من الدولة الدكتاتورية ففي الأولى يحتاج الأمر إلى إقناع وبحاجة الأمر إلى تهئية الرأي العام أو على الأصح قل تهيججه صوب الحرب وذلك يستدعى بعض الوقت ومهارة في المناورات السياسية وفنون الدعاية أما في الدولة الدكتاتورية فلا حاجة لكل هذا فهناك أمر وهناك طاعة إن لم تكن بالرضاء فهي بالعنف فلا شك أن الحكم الديمقراطي أصح للشعوب وأسلم للأمم من أنواع الحكم الأخرى .

على أن النظام الديمقراطي له مستلزمات ويستلزم الاضطلاع

بالمسئوليات - ففي الدولة الديمقراطية تثار المواضيع العامة بواسطة الأحزاب السياسية ويبرز كل حزب حلوله المرتقبة للمشاكل القائمة إذا ما أعطاه المواطنون أصواتهم ومنحوه ثقتهم مميّنا كفاءته الراهنة ومفاجره التاريخية على الحزب أو الأحزاب الأخرى .

خياة الأحزاب السياسية في الدولة الديمقراطية الحقة هي حياة كفاح ونضال للفوز والظفر بأكثر عدد من الناخبين عن طريق عاملين وبطرق سبيلين وهما الدعاية المثقفة للمتعلم الرزين والمهارة الانتخابية للساذج البسيط بين المواطنين وما الرأي العام حتى في أرق الشعوب إلا النتيجة النهائية لهذين العاملين فكلما زاد العنصر المتعلم غير المتحيز كلما كان الرأي العام أكثر نضوجا وأصلح للصالح العام على أنه مهما عم التعليم فإن الجماهير لا تصلح لوضع سياسات إنشائية ولا تهضم تفاصيل مشروعات الحياة الحديثة وكلها مركبة فهي لا تصلح إلا لإعطاء أصواتها ثم انتقاد نتائج سياسة من فازوا بأغلبية الأصوات . لذلك فإن مسؤولية رفاهية الشعب تقع في الاعتبار الأول على الزعماء الذين يفوزون بالحكم وعلى البرلمان الذي يجب أن يحاسبهم أدق الحساب وتقع هذه المسؤولية في الاعتبار الثاني على الناخبين الذين يجب أن يحرّموا النائب وبالتالي زعماء الأغلبية البرلمانية من ثقتهم إذا فشلوا في معالجتهم للشئون العامة والمصالح العامة لا في قضاء الصوالح

الخاصة والحاجيات الفردية أو العائلية .

فالديمقراطية لا شك إنها أفضل نظم الحكم ولكن لكي
تمجح وتأتي ثمرها يجب أن تكون مصحوبة باليقظة المستمرة
يقظة من جانب الوزراء ، ويقظة من جانب النواب ، ويقظة من
جانب الناخبين .

ويجب أن يعلم من يمدح النفوذ والسلطان أن هناك فارقا
كبيرا بين النفوذ والسلطان من جهة وبين المسؤولية وتحمل
المسؤولية من جهة أخرى فالوصول إلى مراكز القوة والنفوذ أسهل
بكثير من تحمل مسئوليات تلك المراكز وأبسط بكثير من الوفاء
بتلك المسئوليات فالوصول إلى مراكز النيابة البرلمانية وإلى مراكز
الحكم في الحكومة يجب أن تعتبر فرصة لخدمة الصالح العام
تضحي في سبيلها العواطف الشخصية والميول الفردية ولا أن
يكون الوصول إلى هذه المراكز الظهور أو الفخر أو مجرد التسلية
يجب كذلك أن نعلم أن نظم التمثيل البرلماني في الدولة
الديموقراطية الحققة لا يحتمل له منافس بمعنى أن جميع الهيئات
التمثيلية الأخرى في الدولة يجب ألا تتعدى حدود إنارة الرأي العام
ومعاونة البرلمان لا أن تكون منافسا له وأعني بذلك أن للمواطن
في حياته عدة نواحي اهتمام وله رأى في مشاكل الدولة الداخلية
وفي اتجاهات سياستها الخارجية وفي هذه النواحي قد يكون
المواطن عضوا في هيئات ومنظمات مع المتصلين بمهمته أو حرفته

مع زملائه من بنى وطنه أو عضوا في هيئات أو اتحادات لها
وجهات نظر معينة في بعض المسائل العامة ولعل المواطن أكثر
حساسية فيما يتعلق بوصفه منتجاً لخدمة معينة أو سلعة معينة من
نواحي حياته الأخرى فالهندس يهتم بانضمامه لنقابة المهندسين
أكثر من اهتمامه بانضمامه لبعض الهيئات الأخرى وكذلك
الحامى يهتم بشئون نقابة المحامين أكثر من اهتمامه بشئون المنظمات
الأخرى وكذلك سائق السيارة العامة وكذلك عامل السكة
الحديد أو صانع صهر الحديد .

ولمى وإن كنت لا أنكر مطلقاً ما للتمثيل المهني
Professional Representation من فوائد ولكنى أحذر أن
هذا النوع من التمثيل خاطئ أو قل مضر للدولة إذا طغى في أهميته على
التمثيل النيابى البرلمانى فالهندس عضو في الهيئة الهندسية أى عضو
في نقابة المهندسين وهى إحدى المهن كما أنها نوع من أعمال
الإنتاج الاقتصادى ولكن هذا المهندس فى الوقت ذاته عضو فى
الهيئة الاجتماعية أى عضو فى المجتمع القومى أى مواطن فى الدولة
تمسه حياة المهنة الحرة ويعنيه الإنتاج القومى ويؤثر فى حياته
توزيع هذا الإنتاج واستهلاكه كما يقلقه انتشار الفقر والمرض
والجهل كما تعنيه سلامة البلاد وتهمه سمعتها فى الخارج وما إلى
ذلك من أوجه الحياة فكيونوته كمواطن أهم بكثير وأوسع مدى
من كيونوته فى مكتبه أو فى ورشته فإذا زاد اهتمامه بانتخابات

نقابة أكثر من اهتمامه بالانتخابات العامة النيابية فهذا اضمحلال في حياة الديمقراطية وخطر على نظام الدولة لأنه إذا تعددت هذه الهيئات المهنية والحرفية وزاد اهتمام أعضاء كل مهنة وكل حرفة بانتخاباتهم ومصالح هيئتهم أكثر من اهتمامهم بالحياة العامة والانتخابات العامة دافعوا عن مصالح هيئتهم حتى ولو تعارضت مع التوازن والانسجام في الحياة العامة للدولة فالهيئة الممثلة للمواطن كمواطن أى تلك الممثلة له من جميع نواحيه سواء كنتج ومستهلك أو اجتماعى وسياسى بالنسبة للهيئات الأخرى والمنظمات الأخرى فى الدولة هى بمثابة القلب فى الجسم البشرى فهو وإن كان تعاون باقى أعضاء الجسم ضرورياً له إلا أنه هو العضو الموزع دم الحياة على الجسم كله وإذا اختلت وظيفته اختل الجسم كله وإذا أبطلت حركته مات الجسم .

فالدولة لا يمكن أن يكون أساسها المهنة أو الحرفة أو ناحية اجتماعية معينة وإلا انهارت من أساسها فالمجتمع القائم على التقسيم الحرفى أو التمثيل المهنى مآله التقهقر لأنه يعمل على انعدام صفة المواطن السياسية العامة ويعمل على تنافر نواحي حياة المواطنين بعضها لبعض ويدفع إلى زيادة المقارنة بين الطوائف حدة وإلى التسابق فى النفوذ لإحراز فوائد لفريق الطائفة الاجتماعية أو المهنة أو الحرفة على حساب غيرهم من الطوائف أو دون الطوائف الأخرى فيجب إذن أن نغذى شعور المواطن كمواطن وأن نذكر فيه الحماسة للمعومات أكثر من التحمس للخصوصيات .

الاقتصاد

والدعايات الشيوعية والاشتراكية

هناك علوم القليل منها يزعم عقل صاحبه ويزعم تفكيره فينقلب هدفها إلى ضده وينحو بصاحب القليل من تلك العلوم صوب سبيل يتنافى مع الغرض السامى الذى يرمى إليه هذا العلم فقليل من الفلسفة قد يدفع إلى الإلحاد كما أن قليلا من الاقتصاد قد يدفع إلى قبول مشروعات تعود بنتائج بعيدة عن الرفاهية المادية للخاضعين لها حتى ولو كانت خلافة في ظواهرها .

وكل من حيد مشروعا اقتصاديا لمجرد أنه يتلائم مع مبادئ معينة أو مقت مشروعا آخر لمجرد أنه يتعارض مع تلك المبادئ فهو جاهل بعلم الاقتصاد حتى ولو ادعى خلاف ذلك .

كذلك كل من اعتقد أن نظاما معيناً للصناعة أو استغلال موارد الإنتاج هو أصلح النظم في جميع الأوقات وفي جميع الظروف فهو جاهل بعلم الاقتصاد حتى ولو ادعى العلم به . فالاقتصاد السياسى إذا درس على صحته ومن جميع نواحيه جنبا إلى جنب مع التطور الاجتماعى على ممر التاريخ يبين لنا في وضوح أنه من الخطأ أن يقال إن الشيوعية نظام واجب التطبيق على جميع الدول وأنه أحسن النظم وأليقها لجميع الشعوب أو أن الاشتراكية دون

الشيوعية هي الجديرة بالتطبيق وما عداها من نظم فهو فاشل أو أن الفردية هي أفضل منها وهي السبيل الوحيد لرق البشرية . بل على عكس ذلك يبين له أن كل مشروع يجب أن يبحث من حيث علاقته بالبيئة التي نود تطبيقه عليها وعلى درجة ما أحرزته من تقدم اقتصادي في الماضي وعلى مدى قابليتها للعمل في الحاضر وعلى الأفكار الاجتماعية المتسلطة عليها وعلى مثلها العليا ومدى كفاية أدواتها الحكومية ودرجة أمانتها ونزاهتها وعلى ضوء هذه الاعتبارات كلها يمكن تقرير ما إذا كان مشروع معين ينتظر أن بمود بالفائدة من الناحية الاقتصادية وأعني بها الرفاهية المادية أو العكس فمثلا الاقتصاد الصحيح يجب أن سياسة حرية التجارة ويخطئ الآراء التي تحبذ الحماية والتي إما أن تكون مبنية على الأنانية الخاصة أو على بعض الأوهام الاقتصادية المفرضة ولكن ذلك ليس معناه تحبيذ الفردية تحبيذا مطلقا .

ومهما مقت الاقتصاد الشيوعية فهو لابد محبذ التعليم الإلجباري المجاني وهو نظام شيوعي في أساسه ومهما بلغ بنا مقت الشيوعية فإننا لن نفكر في إلغاء نظام مكافئة الخفاء من الأموال العامة المأخوذة من أصحاب الثروات العريضة أو أن نفكر في غلق مطاعم الشعب أو في معارضة تعميم المغاسل العامة المجانية وكلها بنظم أقرب للشيوعية من أي نظام آخر .

وبينا أننا نعتقد أن الفردية وما ينطوي عليها من حرية التبادل

وحرية مسمى كل فرد في عمل ما يجلب له أكبر قسط من الربح ويمود عليه بأكثر نصيب من الفائدة المادية هي من أقوى سبل تحسين الإنتاج وموازنة التوزيع فإننا لا نتردد في تشجيع التعاون الإنتاجي Cooperative production ومعاونته على النمو .

كذلك نرى أن أساس الاقتصاد هو نظرية القيمة أو نظرية العرض والطلب وهي في أبسط أشكالها أنه إذا زاد العروض من سلعة ما دون أن يقابل هذه الزيادة زيادة في الطلب عليها هبط سعرها لا محالة والعكس صحيح أى أنه إذا نقص العروض من سلعة ما وظل الطلب عليها كما هو ارتفع سعرها في السوق ولكن لماذا ؟ لأنه كلما زاد استهلاكنا من هذه السلعة كلما تضاعفت الفائدة المادية المستمدة من كل وحدة منها ومن هذه النظرية نثبت ونبرهن أن سوء توزيع الثروة أى التفاوت الكبير في الدخل بين الأفراد لهو شر اقتصادي يجب العمل على إصلاحه ومن ثم يحجز الاقتصاد ضرورة رفع نسب الضرائب كلما ارتفع قدر الدخل فهناك نصاب معين من الدخل يجب أن يعفى من الضرائب إعفاء تاما وما زاد عنه يخضع للضريبة بنسب تصاعدية كلما ارتفع الدخل دون ضرورة لقلب نظامنا الاقتصادي رأسا على عقب ودون الالتجاء إلى علاجات عنيفة تؤثر على الأقل في الشوط البعيد على الإنتاج وبالتالي نسيء إلى المجتمع بصفة عامة .

ولكن هذه النظرية التي تحتم ضرورة العمل على الحد من

التفاوت الكبير في الدخل من طريق نظام الضرائب هي بذاتها التي تفسر لنا التفاوت في المرتبات والأجور من أرق الأعمال العقلية التي تحتاج إلى تعليم وتدريب سنوات طويلة لأقل الأعمال اليدوية فمن السخف إذن أن يقال إنه من « الظلم » أن يتقاضى الصانع أجراً لا يتناسب مطلقاً مع ما يتقاضاه مدير المصنع من مرتبات ومزايا فكلمتا « ظلم » و « عدل » في الميدان الاقتصادي لا معنى لهما مطلقاً فرتب أو أجر كل مهنة أو حرفة يتوقف على العرض والطلب أى منافسة العدد النسبي لكل طائفة من الأفراد الذين يكرسون حياتهم لكل مهنة ولكل حرفة بعضهم لبعض في مختلف ضروب المهن ومختلف أنواع الحرف .

ولكى أجعل هذه الفظرية بديهية واضحة أضرب مثلاً بالظروف التي لاحظناها كلنا إبان الحرب فقد استخدمت السلطات العسكرية في سنى الحرب عدداً كبيراً من الصناع المصريين وبذلك تأثرت سوق الصناع لأغراض سد حاجيات المدنيين وبالتالي ارتفعت أجورهم ارتفاعاً كبيراً .

فطالما سمعنا أن السبب في ارتفاع تكاليف ما نحتاج إليه من أعمال « النجارة » أو « الحياكة » أو « السباكة » هو ارتفاع أجور العمال نظراً لقلتهم في السوق بسبب اشتغالهم مع السلطات العسكرية وعندما كان يعتقد كل صانع أن أجره المرتفع هو من « العدالة » ولا مبرر لتقدم المستهلك وعندما انتهت الحرب وعاد

هؤلاء العمال إلى ميدان العمل المدني ورجعوا إلى مصانعهم وورشهم وهبطت أجور الفرد منهم اعتقد أن ذلك « ظلم » وبدأوا في التدمير ووجدوا مع الأسف من يعضدونهم على مسلكهم ولكن الاقتصادى لا يجد في حالة الارتفاع ولا في حالة الهبوط « ظلماً » ولا « عدلاً » فهذه آثار العوامل الاقتصادية من ناحية العرض والطلب .

كذلك من السخف أن يقال إن مرتب المهندس ومدير المصنع يجب أن يتناسب مع أجر الصانع البسيط وذلك لأن كلا منهما يخضع لنفس القانون وهو أن مرتب المهندس أو مدير المصنع يتوقف على عدد المتنافسين لوظائف المهندسين أو المديرين بالنسبة لعدد الوظائف المطلوب ملؤها سواء بسواء كأجر الصانع الذى يتوقف على عدد الصناع الذين يتنافسون لملء وظائف الصناع فى كل فرع من الصناعات — فلا « ظلم » هناك ولا « عدل » بل هى نوااميس اقتصادية إذا حوربت حاربت وانتصرت فى النهاية وطالب أن رجل الاقتصاد السياسى يعتمد على طريقة البحث التاريخى (*) فإنه لا يؤمن بالثورات بل يعتبرها مجرد حوادث بارزة فى سير التطور المستمر المتواصل .

يبنى الاشتراكيون فلسفتهم على ضرورة وجوب تملك الدولة لوسائل الإنتاج دون وسائل المتعة غير أنه من البدهة صعوبة

(*) The historic method.

التفرقة بين وسائل الإنتاج Means of production وبين وسائل المتعة Means of enjoyment وقد أوضح الاقتصاد الحديث أن البحث وراء هذه التفرقة كان مبنيًا على سوء فهم بين المعنى الاقتصادي لرأس المال Capital ومعنى «الدخل» income ولعل السياسة الاشتراكية التي ترى إلى تأمين وسائل الإنتاج means of production قد جنحت إلى هذا الخيال من جراء الأفكار القائمة التي جلبها على الاقتصاد كل من مالتس Malthus وريكاردو Ricardo من سوء فهمهما لنظريتي الدخل المتضائل بالنسبة لزيادة المجهود والنفقات diminishing return وقد أثبتت الحقائق التاريخية أن الإنتاج الزراعي والصناعي في زيادة والمنتهى أن يظل في زيادة وبذلك فإن نصيب العمال من حصيلة الإنتاج (أي جملة أجورهم) ليس في حالة تناقص ولا في حالة ركود بل هو في حالة ازدياد ولذلك فلا مبرر لهذا التشاؤم من ناحية الاقتصاد السياسي بل أنه يجب أن يكون هناك تفاؤل.

وأما نظرية الأجور التي يقيم عليها مروجو المبادئ الاشتراكية وهي أن أجور العمال ستظل منخفضة أبداً من طغيان رأس المال على العمال وأن هذه الأجور لن تتمدى الضروريات التي «تحتفظ الروح من مفارقة الجسم» وغير ذلك من العبارات المثيرة كل هذا لأن ريكاردو أساء إدراك نظرية القيمة إذ اعتقد أن قيمة السلعة تقف على تكاليف إنتاجها وأن العمل هو مجرد

سلعة من السلع وأن تكاليف إنتاجه هو مجرد توفير الضروريات العادية للعامل أى أن أجره لن يزيد على ما يكفيه لوفاء هذه الضروريات فى حين أن الواقع أن نمن السلعة فى السوق لا يتوقف حتماً على تكاليف إنتاجها فضلاً عن أن العمل ليس سلعة ولا هو يباع ولا يشتري بل إن ما يباع ويشتري هى السلع التى ينتجها العامل والصانع نتيجة لعمله وأن قيمة هذه السلع فى السوق لا تتوقف مطلقاً على مقدار ما يبذله من مجهود فى إنتاجها بل على مقدار الطلب عليها فالسلعة التى لا طلب عليها أو أن الطلب عليها ضعيف لن يدفع فيها المشتري فلساً واحداً إذا كان راغباً عنها حتى ولو كانت استغرقت جهد الصانع ليل نهار فى صنعها وإنتاجها .

فمكل « المهارات الاقتصادية » من « عبودية العمل لرأس المال » وأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هو سبب انخفاض الأجور وفقر العمال كلها لا ترتكز على أساس اقتصادى علمى إذ الواقع أن الدخل القومى هو عبارة عن إنتاج تعاونى بين طبقات الشعب المختلفة ويوزع إلى أنصبة فى جميع مراحل الإنتاج وكل فرد من كل طائفة يصل إلى نصيبه الذى يحدده قانون العرض والطلب فى مختلف مراحل إنتاج السلع والخدمات .

والحقيقة التى لا مكابرة فيها والتى يجب أن يعترف بها أكبر الاشتراكيين حماسة هى أن أفقر طبقات الشعب فى كل دولة

لا تنتج ما يفي بحاجتها بل هي عالة على بقية طبقات الشعب على الأقل إلى حد كبير .

ولا يمكن للاقتصادى المنزه عن التحيز لمبادئ معينة أن يبين كيف أن سياسة التأمين مع وجود نظام الضرائب التصاعدية ووجود نظام التأمين الاجتماعى كيف أن هذه السياسة تعتبر علاجاً لإزالة الفقر أو لرفع مستوى العامة .

هل الدولة التى أتمت النقل بالسكة الحديد أو البلديات التى استولت على خطوط الترام والامنيبوس تباع خدماتها وهى النقل من مكان إلى آخر بأجر منخفض للفقير وأجر مرتفع للمثرى أو أن الأجور محددة تبعاً للمسافات وتبعاً لدرجات السفر سواء كانت درجة أولى أو ثانية أو ثالثة بغض النظر عن الأشخاص والشخصيات وهل إذا أتمت محطات الكهرباء واستولت عليها الدولة هل تباع الكيلوات من الكهرباء للفقير بسعر وللغنى بسعر آخر ؟ كل هذه مهارات غير اقتصادية ومكبرات كلامية لا طائفة من ورائها سوى زعزعة النظام القائم وعرقلة تقدمه صوب التقدم وإعفاء للأبصار وإخفاء للأسباب الحقيقية للفقر رغبة فى الإفلات من اتباع وسائل علاجه الفعالة فليست حرية التبادل ولا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولا حرية التمتع بنتائج الادخار الفردى ولا غيرها من الدعايات الجوفاء هى سبب الفقر إذ الواقع أن أسباب الفقر هى الجهل والرذيلة والمرض فهذه تجلب

الفقر كما أن الفقر يولد هذه النقائص وفي استئصالها استئصال
الفقر فالرجل المتعلم الصحيح الجسم والخلق لن يعدم وسيلة يحصل
بها على العيش اللائق به كمنخلق شريف له كرامة ومع ذلك
فلا شك أن الدولة يجب أن تعاون في استئصال الفقر والجهل
والمرض ولسكن هذه المعاونة ليس معناها قلب نظام المجتمع وإلغاء
حرية التبادل في السلع والخدمات كأساس لنظام الإنتاج كما أن
استئصال الفقر والجهل والمرض لا يعنى تحويل البلاد إلى ورشة
كبيرة ضخمة والدولة هي الهيئة الرأسمالية الوحيدة المهيمنة عليها
بالإسلوب الحكومى البيروقراطى غير الاقتصادى فالاقتصادى
بالمعنى الصحيح لا يمكن أن يتشبت بالشيوعية ولا أن يجمد
الاستراكية البحتة ولا الفردية المطلقة وإذا قرر أنه من المتشبهين
بأحدى هذه المبادئ دون غيرها فقد صفة الاقتصادى وبرهن
على أنه يجهل هذا العلم وأصبح مجرد مكابر يدافع عن أشياء معينة
ويدعو إلى تعبيرات معينة لجرد أنها تنطبق على المبدأ الذى يطابق
هواه وهذه هي الدعاية الفاسدة بعينها .

ويحتم السبيل العلمى بحث كل مشروع حسب ظروفه
وملابساته وما ينتظر له من نتائج على أن يكون الهدف النهائى
هو زيادة الرفاهية المادية لأكبر عدد من المواطنين وضمان استمرار
زيادة هذه الرفاهية ومن ناحية أخرى يجب أن ندرك أن شعور
القومية وحماس الوطنية ونضوج الوعى القومى يتعارض مع

الشيوعية إذ هي ترى إلى الدولية وتضع المصالح الشيوعية وتدعيم
المعنى الشيوعي فوق المصالح القومية هذا فضلا عن أن وجود دولة
شيوعية بجوار دولة تتبع النظام الاقتصادي الحر يجر مشاكل
كثيرة منها ما يتعلق بتنظيم الملكية الفردية لرعايا إحداها في
الأخرى وغيرها من الاعتبارات التي تقوم على توطيد التبادل بينهما
وتوطيد حسن الجوار .

حظ العامة

نجد في جميع الأجيال والعهود منذ مئات السنين كثيراً من الكتاب وباحثي الاجتماع ممن يحنون على حظ العامة ويمطفون على مآسى الفقراء ويرقون إلى فقر المعدمين ونجد أنه في حين أن بعضهم يكتب في تراث وإمعان حاضراً على ضرورة الإصلاح نجد البعض الآخر نائراً غاضباً حاضراً حتى على الثورة .

على أن هذه المؤلفات تشوبها جميعها شائبة شائمة وهي أن المؤلف يبني مؤلفاته على ملاحظات واقعية قائمة في عهده دون مقارنة الماضي كأن علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع من العلوم الواقعية مثل علوم الطب والكيمياء يمكن فحص تجاربها واستنباط نتائجها في داخل جدران معاملها وحقول تجاربها .

وأخيراً لوحظ هذا الخطأ فجاهد بعض الباحثين في سبيل إدخال طريقة « البحث التاريخية » في ميدان الاقتصاد والاجتماع وهذه الطريقة ترمي إلى محاولة فهم الظواهر الحالية على ضوء التطورات التاريخية والاسترشاد في إيجاد العلاج للمشاكل الراهنة على هدى الوقائع التاريخية .

وهذه الطريقة أى طريقة البحث العلمى التاريخى قد أبدلت التشاؤم بالتفاؤل وأحلت الروية والتراث والتثبت محل الغضب

والانفعال وهذه الطريقة مهدي إلى سبل الإصلاح القويمه ونواحي التحسين الإيجابية كما تبين أن الثورات ليست بسبيل للإصلاح ولكنها مجرد أزمات في سير الحياة البشرية يتسلط فيها شعور الغضب على التريث ويتغلب فيها عوامل الاستفزاز على الروية ولكنها لا تجعل خطوات الإصلاح .

تجوب العالم الآن موجة تنازع فيها الأفكار وتقرع فيها الأقلام وفي كثير من الأحيان تبلبل من جرائها الأفتدة وأساسها إما الدعاية المفرضة التي تهدف إلى أهداف معينة بأساليب مكيفيلية^(١) أو أن مردها الجهل بأصول الاقتصاد السياسي الصحيحة والفلسفة الاجتماعية العلمية دون الدعاية الرخيصة .

وهذه الموجة هي أنشودة عجف حظ الطبقات الفقيرة من الثروة القومية وضالة حصص العمال والصناع من المتعة المادية وذلك على النقيض برغد ورضاء الطبقات التي تملك الأملاك العريضة أو الطبقة التي يسميها مروجو الاقتصاد الرخيص بالرأسماليين والقلم الفاحش التي تنوء تحته الطبقات العمالية .

وفي جميع حالات الانفعالات الاجتماعية المبنية على حماس الجماهير الأعمى نجد متعلمين وكتاباً يماثلون هذه الانفعالات ويزيدونها حدة سواء عن خطأ أم صواب ويتركون العنان لمخيلتهم

(١) نسبة إلى مكيفاللي وهي الأساليب المبنية على مبدأ « الغاية

تبرر الوسيلة » .

— رضاء نخليلهم — وهذه القوة العقلية أى قوة الخيال جديرة بأن ترفع الإنسان صوب السماء أو تنخفض به صوب الجحيم .
فلنتتبع سير التاريخ إذاً على ممر قرونه وأجياله لتبين ما إذا كان حظ العامة قد تحسن أو ساء ولنتعرف ما إذا كان التحسن أتى نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية أو أتى نتيجة ثورات هادمة وغضبات نائرة .

ولنبداً التاريخ من أول عصوره المعروفة عن ثقة من واقع نقوشه ومخطوطاته وسجلاته التى لا شك فيها لا عن ملابسات أهتدى إليها عن طريق الاستنتاج والاستنباط .

فلنبداً إذن من تاريخ قدماء المصريين من عهده الفرعوني فهى الأهرامات التالدة الشاخمة التى تحددت القرون والأجيال ، أليست بالرغم من عظمتها وإعجازها الفنى الهندسى رمزاً حياً لا يفنى لعرق جبين وجه عضلات من شيدوها وارتفعوا بها طابقاً فوق طابق فى نظام تشغيل عمالى أقرب إلى الاسترقاق والسخرة منه إلى أى نظام آخر ثم سيروا مى إلى عهد العظمة اليونانية عهد الجمال والفن عهد الفلسفة والرياضة البدنية عهد الموسيقى والنضرة الرائعة ألم يقيم اليونانيون هذه العظمة وتلك المدنية الرفيعة على أعناق وأكتاف طبقة عديدة العدد عديدة النفوذ من الأرقاء المستعبدين فى رق واستعباد يسجلهما تاريخ أئتنا واسبارطه وتؤيدها الفلسفة الآتينية والمقدونية تلك الفلسفة التى اعتبرت هؤلاء

الأرقاء ما هم إلا أدوات من البشرية للانتاج والاستغلال لافرق بينهم وبين أدوات الاستغلال من الجماد في نظر المواطن الآثني لم يكن هناك فرق بين العامل والمعول في استغلال الحقول ولم تعترف الفلسفة اليونانية بحقوق المواطن إلا للفراس في القتال وللفيلسوف ولرجل الدولة والسياسي أما أرباب الحرف اليدوية فلم تكن لهم تلك الحقوق ثم ارجعوا مى إلى عهد الرومان وعظمة الإمبراطورية الرومانية عهد الواجب والنظام والعمل عهد الكسب والتوسع الاستعماري عهد الرجولة والمجازفة بجد أن القانون الروماني قلما فرق بين الرق « العبد » وبين الحيوان المنزلي الأليف لافرق بينهما في المسكينة ولا في القيمة وقد وصف « جون مورلي »^(١) الإمبراطورية الرومانية بأنها دولة إمبراطورية واسعة الأرجاء مترامية الأطراف ولكنها قائمة على قاعدة أساس مبنها الأرقاء المستعبدون . وفي الشطر الثاني من القرون الوسطى بدأت الأحوال تتحسن قليلا فيما يختص بحظ العامة وقسطهم من متعة الحياة وأقصد بذلك تخفيف وطأة القذف في السجون وفرض العقوبات البدنية دون حساب أو محاسب على هذه الطبقة التمسة .

على أنه كانت هناك درجات في الاسترقاق فمن الرق بكل المعاني المطلقة لهذه الكلمة إلى الأرقاء الذين يخضعون لقيود تملك الأراضي وقيود حقوق التظلم أمام الهيئات الحاكمة وحتى في

انجلترا في عهد حكم هنرى الثانى كانت هناك طبقة الـ Villeins محرم عليها حق الملكية الخاصة وحق التنظيم من المظالم وحتى لغاية عهد الملكية اليمصابات كان يوجد فى انجلترا Predial Servitude وهذا النوع بقى فى فرنسا حتى يوم الثورة الفرنسية وقد كتب لابرويير* يقول إنه كانت هناك حيوانات برية من ذكور وإناث مبعثرة فى الحقول الزراعية قائمة اللون حرق حراوة الشمس وأشعتها لون جلدها تراها منكبة على الأرض انهما كا فى العمل والجد البدنى فى تفليح الأرض تسمع لها أصوات غريبة وإذا وقفت على أرجلها تبين لك أنها وحدات بشرية وأنها حقيقة مخلوقات بشرية مثلك ومثلى وأنها رجال ونساء .

هذا ما كتبه لابرويير وصفاً للعالم الزراعيين فى فرنسا فى ذلك العهد .

وأن جان جاك روسو عندما افتتح مؤلفه العقد الاجتماعى بعبارة الخالدة إن الإنسان خلق حراً ولكنه مكبل بالسلاسل فى جميع الأنحاء كان يفكر فى تحكم نفر قليل من الناس فى ملايين من البشر .

وحتى هؤلاء المسيحيين الكاثوليك الذين هجروا بلادهم وهاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فراراً من ظلم حكوماتهم وتمسكها فيهم من جراء عقائدهم الدينية لم يتردد أحفادهم من

فرض قيود الاسترقاق وربقة الاستعباد على الأمريكيين الأصليين وعلى « المبيد » الذين جلبوا إليها من الخارج قيوداً تنفر منها كل نفس بشرية وحتى إبان الحرب الأهلية في أمريكا لتحرير هؤلاء الأرقاء كتب أكثر من كاتب في أوروبا الغربية ينى حظ « مالكي هؤلاء الأرقاء » من أصحاب المزارع الواسعة في هذه « البلاد الجديدة » بلاد الحرية الحرة ولكي نقارن روح التشريعات العمالية في العهود الحديثة بالتشريعات العمالية حتى في أواخر القرون الوسطى وحتى في الدولة التي كان لها الزعامة العالمية في مضمار الحرية الديمقراطية وهي إنجلترا فما علينا إلا أن نرجع إلى قانون العمال الذي أصدرته الحكومة الإنجليزية عقب الوفاء الروع الذي حل بها في سنة ١٣٤٨ ميلادية الذي حصص كثيراً من العمال ضخمة له وبالتالي ارتفعت أجورهم — فما كان من الهيئة التشريعية في ذلك الوقت إلا أن أصدرت في سنة ١٣٥٠ هذا القانون الذي حرم على العمال المطالبة بأجور أعلى من الأجور التي كانوا يتقاضونها ثلاث سنوات سابقة للسنة المذكورة كما حرم على العامل أن يترك قريته Parish سعيًا وراء أجر أعلى .

قد تغيرت وجهة النظر هذه تدريجياً بحكم سير البشرية صوب التقدم حتى أصبحت بعض الحكومات الآن تشرع بمذم وجوب هبوط الأجور عن مستوى معين نقيضاً لما كانت تعمله

الحكومات في تلك المصنوع بأن كانت تشترع بتحريم رفعها عن مستوى معين .

وفي حين أن التشريعات الاجتماعية الحديثة تحتم عدم زيادة ساعات العمل عن حد أقصى لا يتعداه يومياً أو أسبوعياً كانت التشريعات فيما مضى حتى في إنجلترا في عهد الملكة اليباباب تحتم ألا تقل ساعات العمل عن حد أدنى معين أى أن الاتجاه قد استقر صوب التحسن تدريجياً حتى انقلب في المصنوع الحديثة رأساً على عقب وقد عجبت بهذا التغيير الاختراعات الآلية وإدخال السبل الميكانيكية في الصناعة على أن اكتشاف قوة البخار وما ترتب على الثورة الصناعية من نتائج خطيرة شاملة فما أن بدأ القرن التاسع عشر واستمر في سيره حتى تقالت التشريعات تحسناً لحالة العمال وحماية لصحتهم وتوفيراً لرفاهيتهم كما تدرجت التشريعات التي من شأنها تخفيض نفقات المعيشة حتى ترتفع الأجور الحقيقية للعمال وأهم هذه الإجراءات هي زيادة السلع الضرورية من مستلزمات الغذاء والكساء وذلك بإعفاؤها من الرسوم الجمركية كي تكثر كميات المستورد منها فتتخفف أثمانها أضف إلى ذلك تشريعات توفير المساكن للعمال .

هذا فضلاً عما اتخذ لتشجيع حركة التعاون بين طبقات العمال وإنشاء صناديق الادخار وتشريعات التعليم المجاني وإنشاء دور الكتب العامة وتنظيم وسائل الترفيه المتعددة وأخيراً

تشريعات التأمين ضد المرض والبطالة وكبر السن .

هذا استعراض سريع لتطور حالة الطبقات العمالية حتى في الدول التي لم تستكمل قسطها من التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبديهي أنها تقدمت تقدماً كبيراً وتغيرت تغيراً كلياً من مرحلة كانت فيها هذه الطبقات تعتبر في نظر المشرع وفي عرف المجتمع طبقات لا حقوق لها مطلقاً تعامل معاملة الآلات الصامتة أو الحيوانات المنزلية إلى مرحلة فرض قيود على كيفية الاستفادة بعملها وهي قيود فرضت واجبات على صاحب العمل والمخدوم لصالح الصانع والعمال وألقت مسؤوليات على عاتق صاحب المصنع وصاحب المتجر وهذه القيود والزاي نظمت إما بتشريعات أصدرتها الدولة أو بتنظيمات ومنشآت قامت طوائف العمال والصناع بإقامتها واعترفت بها الدولة أما اعترافاً صريحاً أو ضمناً .

وهذا التغيير الجوهرى قد أتى نتيجة العوامل والدوافع الاقتصادية لا نتيجة الثورات المخربة والدعايات الهدامة فلا يمكن أن يرتفع مستوى المعيشة ولا يمكن أن تتقدم الصناعة دون أن تتجمع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحتم وجود البيئة والعناصر التي تمكن كل عنصر من عناصر الإنتاج من تأدية خدمته الاقتصادية في كفاءة طبقاً لرغبات المستهلكين وتجعل أساس توزيع الدخل طبقاً لدرجة كفاءة العناصر المشتركة في إنتاج السلع والخدمات على إنتاج تلك السلع وتأدية تلك الخدمات

وما عدا ذلك فهو مفتعل ولا محالة منقلب إلى ضده إن لم يكن عاجلاً فأجلاً .

ونستنتج من هذا البحث التاريخي أنه من الخطأ التحدث دائماً عن نعم ومزايا اليهود الماضية والأجيال السابقة ورغد العيش فيها فهذا يخالف الحقائق التاريخية فالعالم وشعوبه بصفة عامة في تقدم مستمر تارة بخطوات واسعة وتارة ضيقة ولكنها خطوات مطردة صوب التحسين وفي طريق الرقي بالرغم من أن البشرية تنكب نفسها من أن لآخر بنكبات الحروب وكلها خسارة اقتصادية سواء للغانم أو الفارم ولكنها تقوم من كبوتها وتستأنف سيرها صوب التقدم والتحسين .

هذا استعراض عام لا يخص بلداً بالذات أو دولة بعينها كما أنه من الكلام المعاد أن نسرد ما قامت به الدول المتزعمة الميدان الدولي والتي تبارت فيه كل منها (على الأخص منذ بداية القرن العشرين) لإحراز السكان الأول في العمل على رفاهية العامة والعمال بصفة خاصة ورفاهية أطفالهم ورعاية أمومة نساءهم دون ثورة أو تغيير في أسس نظام الحكم ولكن بدوافع اقتصادية لفائدة الفرد والجماعة وبواعث إنسانية تفيد العامة دون أن تدفعها على الكسل والتواكل أي أسامها معاونة ومساعدة من يرغب في معاونة ومساعدة نفسه .

ولم تتخلف مصر عن السير في هذه السبيل بخطوات محدودة

إذا ما قورنت بظروفها الاجتماعية والاقتصادية سواء من ناحية سلامة العمال من أخطار العمل واشتراط الوسائل الصحية والتعويض عن الإصابات وقيود تشغيل النساء والأطفال وساعات العمل ونقابات العمال وما إلى ذلك من الإصلاحات الاجتماعية .

كذلك في حركة التعاون قد خطت خطوات واسعة فاستناداً على الإحصاءات الرسمية نجد أن عدد الجمعيات التعاونية في سنة ١٩٣٨ كان ٧٨٠ جمعية عدد أعضائها ٧٧٢٩٨ عضواً ورأس مالها ٢٢٤٢٢٤٢ جنيه مصرى واحتياطياتها ٧٢٣٦٩ جنيه مصرى زادت حتى بلغت في سنة ١٩٤٣ * ١٤٥٨ جمعية وعدد أعضائها ٤٢٠٢٩٥ عضواً ورأس مالها ٧٣٩٧٢٧ جنيه احتياطياتها ١٦٨٢٥١ جنيه أى أن عدد أعضائها قد زاد أكثر من خمسة أمثال ورأس مالها أكثر من ثلاثة أمثال وذلك في مدى خمس سنوات وهذا يدل على ظاهرة صحية سعيدة بيد أنها لا تزال قابلة للتوسع الكبير وهذه الظاهرة هي أن التعاون معناه معاونة الإنسان لنفسه عن طريق تعاونه مع أعضاء آخرين من مواطنيه لا مجرد انتظاره وارتكائه على مجرد إعانة الآخرين له وهي من أسام وأقبح الظواهر الاجتماعية .

كذلك حركة الادخار في صناديق التوفير نجدها قد تدرجت سريعاً منذ سنة ١٩٣٨ ومعروف أن هذه الوسيلة من الادخار

* هذه آخر إحصاءات رسمية نشرت .

لا يلجأ إليها إلا الطبقات الرقيقة الدخل والمحدودة الموارد تدخر
اليسير من اليسير يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً وتودعه صندوق
توفير البريد أو صندوق توفير المصرف لتسحب منه القليل وقت
الحاجة أو في موسم افتتاح المدارس أو في موسم الأجازات
السنوية القصيرة .

في آخر سنة ١٩٣٨ بلغ إجمالي أرصدة المودعين
١٣١٩٣٥٤٨ جنيهاً مصرياً منها ٩٥٧٣٥٧٩ جنيهاً مصرياً
في صناديق توفير البريد والباقي وقدره ٣٦١٩٩٦٩ جنيهاً
مصرياً في صناديق توفير المصارف .

وفي آخر سنة ١٩٤٦ بلغ إجمالي الرصيد ٤٢٤٤٦٢٧٩
جنيهاً مصرياً خص صندوق توفير البريد منها ٣٣٧٣٨١٧٢
جنيهاً مصرياً والباقي وقدره ٨٧٠٧٤٠٧ جنيهاً مصرياً خص
صناديق توفير البنوك .

وهذه دلائل تدل رغم تدليل كل مكابر على أن حالة الصانع
والعامل والكاتب والمستخدم الصغير قد تحسنت بصفة عامة لكل
من يود منهم أن يعاون نفسه علاوة على معاونة الدولة والمجتمع له
أما من يكتفي بأن يركن إلى صياح المهيجين الاجتماعيين والتشبيع
بالمقالات الكلامية البعيدة عن كل علم وتعليم فلن ينصلح حاله بل
وكذلك يثقل كاهل المجتمع والدولة بثقل وزنه الميت .

وهذا الصياح وتلك المهارات الكلامية تنصب أول ما تنصب

على ملكية الأراضي الزراعية وسوء توزيعها وما في ذلك من مظالم
وما تنطوي عليه من إجحاف

لا شك أن هذه حقيقة واقعة لا يمكن لأي اقتصادي درس
اقتصاديات مصر وشعبها أن يتغافلها فهناك سوء توزيع للثروة ومن
ضمنها سوء توزيع ملكية الأراضي الزراعية ولكن الاقتصادي
بالمعنى الصحيح يذهب إلى علاج هذه الظاهرة مذهباً يختلف كل
الاختلاف عما يذهب إليه مدعو الاقتصاد من المشاعين السكلاميين
ومدعو الإصلاح الاجتماعي وهم في الحقيقة هادموا الاجتماع .

نحن لا نأكل الأرض الزراعية ولا نلبس الأرض ولا نتحلى
بالأرض بل أننا نستفيد بثمارها ومحاصيلها خصوصاً وأن هناك
أرضاً ضعيفة وأرضاً جيدة كما أن هناك مناطق زراعية مكتظة
بالسكان الزراعيين أكثر من مناطق أخرى فالعبرة إذن ليس
بتوزيع الأراضي بالتساوي ولكن بتوزيع قيمة إنتاج الأراضي
من محاصيل وثمار بالتساوي .

في سنة ١٩٤٥ / ١٩٤٦ قدرت القيمة الإجمالية أي بدون
خصم تكاليف الإنتاج لجميع المحاصيل الزراعية من قطن وغلال
وغيرها من خضر وفاكهة بمبلغ ٢٥٦٩١٤٠٠٠* جنيه مصرياً
وهذا الرقم يمثل أثمان هذه المحاصيل أي الدخل الإجمالي دون
أي استقطاع فإذا قسم هذا المبلغ على ١٩١٠٠٠٠٠ نسمة وهو
تعداد سكان القطر لحص الفرد حوالى ثلاثة عشر جنيهاً في سنة

(*) إحصاءات وزارة الزراعة .

كاملة أما إذا طرح من قيمة هذه الحاصلات تكاليف إنتاجها من أسمدة
كيماوية وغيرها من عناصر تلك التكاليف (بالطبع ما عدا عنصر
الإيجارات) وقد قدرت بحوالى ١٠٧٠٠٠ ر ٦٨٣ ١٠٧٠٠٠ جنبها مصرياً
كان الناتج الصافى وهو صافى قيمة الانتاج الزراعى من جميع
الحاصلات الزراعية والخضر والفاكهة مبلغ ١٤٩٠٠٠ ر ٢٣١ ١٤٩٠٠٠
جنبها مصرياً فإذا قسم على عدد السكان خص الفرد ٧٨٠ قرشاً
صاغاً سنوياً أى خمسة وستين قرشاً صاغاً فى الشهر أى حوالى
قرشين صاغ فى اليوم وهذه نتيجة لا شك أنها تفقر جميع السكان
إلى حد الفاقة دون أن تحسن حالة الفقراء من الشعب وهذا فصلاً
عما سيترتب عليه لا محالة من أثر سيئ على الإنتاج فلا شك
سيضمحل سنة بعد أخرى ويتضاءل عاماً بعد عام .

وإذا رجعنا إلى أرقام سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ نجد أن ما يخص
الفرد من صافى قيمة الحاصلات الزراعية بأنواعها والخضر
والفاكهة يختلف أصنافاً هو ما يقرب من قرش واحد ونصف
فى اليوم وهذه حالة أسوأ .

هذا مع عدم إغفال ارتفاع أسعار المحاصيل وغلاء المعيشة
أى هبوط القوة الشرائية للعملة .

كذلك كثر الكلام عن الأرباح الصناعية والتجارية وعن
فداحتها واستئثار نفر قليل نسبياً بنصيب جائر منها وما إلى ذلك
من الدعايات المتكررة .

ثم باسترقاق الشعب وتسخيره لفئة وطائفة تهيمن عليه وتسخره دون أن يكون له كلمة في نقدها أو وسيلة لإسماعها صوته .

ولكن من ناحية أخرى لست ممن يقصدون ترك الأمور تسير تبعاً للمصنف العمياء ولا ممن يقولون إن الأمور على غاية ما برام ولا حاجة لإصلاحها بل أنى أود أبراز مشاكلنا الاقتصادية وعُقد نسيجنا الاجتماعى نهتدى إلى علاجها دون إحداث تغيير عنيف أو تقليد أعمى يحدث فيما بعد رد فعله المتعب .

إن أول ظاهرة نرى منها مصر وإليها يرجع أغلب الشقاء الاقتصادى والاجتماعى هى مشكلة السكان وأعنى بها مشكلة كثافة السكان وزيادة تعدادهم فوق طاقة البلاد .

من المبادئ الاقتصادية أن من أولى وأهم العناصر التى يتوقف عليها الرفاهية المادية للفرد والمجموع هو عنصر حجم السكان ولا يمكن أن يقال أن الزيادة السنوية الباهظة فى تعداد سكان القطر التى تسجلها الإحصاءات الرسمية للدولة فضلاً عن المشاهدات الفردية تقابلها زيادة فى الإنتاج الزراعى أو الانتاج الصناعى أو فى كفاءة الانتاج سواء من ناحية المهارة اليدوية أو الكفاءة العقلية ولكى أبين أن من أهم أسباب الفقر والجهل والمرض هو هذه الزيادة غير الاقتصادية أذكر بعض الحقائق الإحصائية .

إذا تتبعنا الإحصاءات الرسمية التى لا جدال فى صحتها وهى التى أخذت منذ سنة ١٩٠٧ لغاية الآن على أسس إحصائية فنية دقيقة

نجد أن الزيادة في تعداد سكان القطر بلغت الأرقام الآتية : —

السنة	تعداد السكان	الرقم القياسي
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	١٠٠
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	١١٢
١٩٢٧	١٤,٢١٧,٨٦٤	١٢٦
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١٤١
١٩٤٧	١٩,٠٩١,٤٤٨	١٦٩

وهذه الزيادة الباهظة لا تقابلها زيادة في مساحات الأراضي المزروعة وهذه المساحة وهي الآن ٦,٠٣٦,٨٧٩ فداناً كانت ٦ مليون فدان عندما كان تعداد السكان ٦ مليون نسمة وما هو تعداد السكان قد زاد إلى أكثر من ثلاثة أمثال بينما زادت المساحة ٣,٦٨٧٩ فداناً ونتيجة هذه الزيادة الباهظة في تعداد السكان هي الزيادة الباهظة في إيجارات الأطميان وذلك بسبب التراحم الشديد على استئجارها حتى أصبح إيجار الفدان الواحد في المتوسط يساوي ثمن شراء فدان في البلدان الأخرى التي يتمتع أهلها بمستوى معيشة أرفع بكثير مما هو في مصر وبالتالي أصبحت أثمان الأراضي الزراعية في مصر لا مثيل لها في العالم .

ورغبة في استغلال هذه المساحات المزروعة من القطر المصري إلى أقصى حد لتراحم السكان ولكي يتمكن الفلاح من الوفاء

بإيجارات الأطيان الباهظة أصبحت البلاد تعتمد في زراعتها على السماد الكيماوى المستورد وبدونه لهدتها مجاعة ساحقة .

يضاف إلى زيادة السكان المستوطنين في المدن هجرة الكثيرين من أهل الريف إلى المدن مما أحدث أزمة المساكن وازدحام وسائل النقل العامة واكتظاظ الشوارع والطرق وكلها عوامل لا تعمل على الحياة الهادئة .

إن هذه الزيادة الكبيرة في السكان التي لا تقابلها زيادة تناسب معها في الإنتاج سواء كان الزراعى أو الصناعى هى لاشك من أسباب غلاء المعيشة بيد أن سببها الأقوى يرجع إلى نظام العملة المصرية .

« هذه الزيادة الباهظة التي تسير بخطوات مطردة وسريعة قد أضعفت إلى حد كبير مسئولية الوالدين نحو أولادهم وبناتهم وبالتالي زاد الفساد وزاد الإجرام والتفنى في ضروبهما إلى الحد الذي نطالع كل يوم في الجرائد والذي تدلنا عليه إحصاءات البوليس .

وهذه الحالة بالذات هى التي تهبط بأجور الصناع والعمال إلى مستواها الحالى والتي إذا تركت دون حد من سيرها ستعمل دون شك على زيادة الخط من الأجور .

وها هو متوسط أجر العامل الواحد في الأسبوع في مختلف

الصناعات : —

- ١ — صنع الأطعمة النباتية (وتشمل طحن
الغلال وعمل الخبز والفطائر وغيرها
١١٩ قرشا } وصناعة الشيكولاتة والحلوى وحفظ
الفواكه والخضر) .
- ٢ — صنع الأطعمة الحيوانية (مثل تهينة
١٠٨ » } اللحوم وصناعة منتجات الألبان) .
- ٣ — صنع المشروبات الروحية والسكرية . ١٤٤ »
- ٤ — صناعة التبغ . ٩٧ »
- ٥ — استخراج الزيوت النباتية . ١٢٩ »
- ٦ — الصناعات الكيماوية . ١٤٠ »
- ٧ — صناعة الورق . ٦٧ »
- ٨ — صناعة الطبع والتجليد والتصوير . ١٥٩ »
- ٩ — صناعة الكاوتش . ١١٠ »
- ١٠ — صنع الآلات الدقيقة (الساعات)
١٣٠ » } والمجوهرات والصياغة والنقائس .
- ١١ — صناعة الجلود والفرو . ١٣٠ »
- ١٢ — الغزل والنسيج . ١٢٢ »
- ١٣ — الملابس والأزياء . ١٠٨ »
- ١٤ — الحلاقة والتزيين وتنظيف الملابس وكيها ٨٩ »
- ١٥ — تجهيز المعادن وصنع الأدوات المعدنية . ١٢٠ »

- ١٦ - صنع الآلات والأجهزة (كهربائية وغيرها) ١١٨ قرشا
 - ١٧ - صناعات الخشب والخيزران والفلين والجريد ١٢٧ »
 - ١٨ - صنع وسائل النقل . ٢١٥ »
 - ١٩ - توليد وتوزيع القوة والنور والحرارة } ٢٦٩ »
وتوزيع المياه .
 - ٢٠ - تجهيز مواد البناء والفخار والخزافة . ١٤٨ »
 - ٢١ - مقاولات تشييد البناء . ١٥٤ »
 - ٢٢ - إنشاء وصيانة الطرق والكبارى . ٢٨٤ »
- وإذا أخذنا جميع الصناعات كوحدة نجد أن متوسط أجر العامل في الأسبوع هو ١٣٨ قرشا صاغا .
- كذلك من البديهي أن حالة زيادة تعداد السكان هذه تعمل على زيادة عدد المتسولين وهذه وصمة يجب أن نعمل على محوها .
- هذه بعض النتائج المباشرة لزيادة تعداد السكان دون رابط أو ضابط ودون زيادة مقابلة في الإنتاج أو موارد الثروة .
- وبالرغم من أن نسبة الزيادة في السكان في مصر تربو على نسبة الزيادة في بلاد العالم الأخرى فإن نسبة الوفيات في مصر تكاد تكون أعلى نسبة بين جميع الشعوب الأخرى وهذا يدل على مقدار ما يفقده الشعب المصرى من حيويته اسرافا مهدورا .
- وفي مصر تصل نسبة زيادة المواليد على الوفيات ضعف

ما تصل إليه الولايات المتحدة الأمريكية وشتان الفرق بين مستوى المعيشة في البلدين وشتان درجة استيعاب كل منهما للزيادة في الأنفس وتوفير سبل رفاهية العيش لهذه الزيادة .

وهذه الحالة لا شك أنها لا تعرقل الجهود في سبل مكافحة الفقر والجهل والمرض فحسب بل تعمل على نفشي هذه الآفات الثلاث .

ومهما زاد الإنتاج الزراعى نتيجة للتحسينات الزراعية وتنوع المحاصيل فإن هذه الزيادة تسير وستسير دائماً في ببطء ملحوظ كذلك الإنتاج الصناعى وإن كانت زيادته ظاهرة في السنوات الأخيرة من جراء ظروف الحرب والسنين التى أعقبتها فإن هذه الزيادة لا محالة ستتباطأ كلما عاد العالم إلى سيرته السابقة في الإنتاج والمنافسة فضلاً عن أن الصناعات القائمة على مجرد الحماية لن تكون علاجاً اقتصادياً لحالة كثافة السكان وتقادى البطالة بل هى صناعات قائمة على حساب الشعب المستهلك وهى بذلك تعمل على إفقاره لا تحسين حالته الاقتصادية .

أما علاج هذه الحالة عن طريق الهجرة فهو علاج كلائى أكثر منه واقى عملى ولعل العلاج الحقيقى هو وضع سياسة اجتماعية جديدة على أسس تشريعات حازمة تحدد من زيادة تعداد السكان بهذه النسبة التى لا قبل للبلاد ولا لمواردها على احتمالها .

بعض أوجه النقص

في الحياة المصرية

بينت أن توزيع الثروة في مصر هو توزيع سيئ للغاية ، له مساوئ اجتماعية ومساوئ اقتصادية وإن تعداد السكان يزداد زيادة مروعة وإن الفقر والجهل والمرض متفشين وإن نسبة الوفيات عالية لدرجة تلفت النظر .

ولكن مما لا شك فيه كذلك أن الفلاح ليس في اتباع النظام الشيوعي ولا هو في تطبيق النظام الاشتراكي .

فالموقف يستدعي العلاج لا مشاحة ولكن دون الانحناء تحت ربة الشيوعية ودون الانسياق صوب البيروقراطية الاشتراكية .
حقاً أن مصر بلد العجائب فمن نواح عديدة تعرض لها الحياة المصرية مفارقات غريبة بحيث أن المتفائل يجد ما يبرر تفاؤله دون كبير عناء كما أن المتشائم يجد ما يؤيد تشاؤمه دون إفراط في البحث فالإلية البلاد سليمة وميزانيتها مطمئنة والدولة احتياطية لا بأس به قد تجمع من زيادة إيراداتها على مصروفاتها .

يضاف إلى ذلك أن محصول البلاد الرئيسي وهو القطن في حالة رواج منقطع النظير لشدة الطلب عليه ولا متيازه بخواص مميزة له رفعت من سعره إلى حد لم يكن يخطر على بال حتى أشد

المتفائلين تفاؤلاً، يضاف إلى ذلك الرواج الخارجى والطلب الداخلى على جميع المحاصيل والمنتجات المصرية الأخرى .
ولكن هذه الظاهرات الواضحة تخفى من وراءها صورة قائمة لفقر شديد وحياة عسيرة شاقة للملايين عديدة وملل وبليلة أفكار لمئات الألوف من الطبقات المتعملة المفكرة والمحدودة الدخل من سكان هذا القطر .

قد فشكت السياسة الحزبية مبناها الاجتماعى وضيعت من وقتنا السنين تلو السنين وبعثرت من جهودنا المهد بعد المهد حتى أصبحت السياسة الحزبية هى الشغل الشاغل سواء لمن هم فى الحكم أو لمن هم خارج الحكم .

قد اقتبسنا عن الدول الغربية نظام الحكم الديمقراطى والنظام النيابى ولا شك مطلقاً أن لهذا النظام فوائد جمة إذا ما أحسن استعماله ومضار هدامة إذا ما أسيء استغلاله .

وقد أصبحت الانتخابات العامة عندنا والدعاية الانتخابية لبرلمان الدولة لا تركز على أساس برامج سياسية ومناهج إصلاحية ولكن على أساس أشخاص الزعماء ومن حولهم من أصحاب النفوذ والعصبية فى كل حزب من أحزابهم السياسية وبالتالي كان من الطبيعى أن تتسع دائرة المكافآت الحزبية والمحسوبيات السياسية والاعتبارات الانتخابية وغيرها من النواحي غير الحمودة للنظام الديمقراطى البرلمانى كما أن لها أثرها

السياسة على الأداة الحكومية التنفيذية هذا فضلا عن عدم الثبات وعدم الاستقرار من جراء التغيير المستمر في الوزراء وما يتبعه من ضياع الفرص لتنفيذ برامج إصلاح شاملة تستلزم وقتاً طويلاً .
ومما يؤسف له أن هذه السياسة الحزبية البحتة سببت تدخل الطلبة في السياسة وفي المنازعات الحزبية مما يضيع من وقتهم ومن مجهودهم الفكري على حساب تحصيل دروسهم ومرائبهم العلمى .

قلما بحث مشروع بحثاً قومياً وقلما تضافرت الأحزاب لإنجاز مشروع حيوى للبلاد حتى ولو كان يهم كيانها الدولى . بل أصبحت الحزبية رائد الأحزاب ، وصالح الحزب ومساندة زعماء الحزب هى أساس السياسة المصرية وهدف السياسة المصرين .

وهذه الظروف وغيرها قد برزت حديثها على الأخص في العشرة سنوات الأخيرة وقد كانت إما سنوات حرب طاحنة أو سنوات امتازت بالظروف التى تعقب الحروب عادة من ارتفاع باهظ فى الأسعار ومن إثراء هبط على نفر قليل مقابل شدة وعسر للملايين عديدة من الطبقات الفقيرة والطبقات المتوسطة المحدودة الدخل .

ومما زاد الطين بلة وزاد الشدة شدة فى هذه الفترة بالذات أن تعداد السكان قد زاد زيادة ليس لها مثيل لا فى الخارج ولا فى

مصر نفسها في السنوات الماضية فقد سجل إحصاء سنة ١٩٤٧ زيادة ٢٠٪ فوق تعداد سنة ١٩٣٧ أى أن سكان القطر قد زادوا في مدة العشرة سنوات هذه بنسبة الخمس — وهذه الزيادة — في ظروف مصر الحاضرة لا شك كارثة اقتصادية وكرثة اجتماعية مهما اعتقد المعتقدون بأن زيادة السكان نعمة نغبط لها ونشجع عليها فهذه الزيادة أتت في قطر أغلب شعبه فقير مريض بأراض متوطنة دون أن يقابلها زيادة في موارد ثروته ودون تقدم زراعى أو صناعى بدرجة تستوعب هذه الزيادة ودون هجرة إلى الخارج فهي إذن نقمة لا نعمة .

وبالرغم من هذه الظروف نجد أرباب الصناعات بالرغم من معاونة الحكومة لهم وبالرغم من الحماية القولاذية التى تمتعوا بها منذ سنة ١٩٣٩ من جراء ظروف الحرب ومن جراء ظروف ما بعد الحرب فإنهم لا يرغبون في معاونة أنفسهم ولا يرغبون في إدراك القاعدة الاقتصادية وهى أن الحماية الجمركية للصناعة هى عبء قومى يجب أن يكون إذا وجد ما يبرره مجرد إجراء مؤقت مقابل فائدة مستمرة وأن أرباب الصناعة في مصر لا يرغبون في الاعتراف بالحقيقة وهى أن بعض الصناعات ولعلها أكبر الصناعات لا تسير حقيقة في سبيل النهوض بل تسير في سبيل أشبه ما يكون بنظام « الإقطاعيات » الذى كان سائدا من قرون مضت في الزراعة فهو نظام يمكن تسميته « بالإقطاعيات الصناعية » لأوجه الشبه

بينه وبين نظام « الإقطاعات الزراعية » .

وفي هذه الفترة بالذات ارتفعت الأسعار ارتفاعا فاحشا فأفاد أرباب الصناعات وأقل كاهل مستهلكي منتجات تلك الصناعات .
يزاد إلى ذلك صعوبة النقل المشترك على الأخص في العاصمة وقد أصبح تعداد سكانها حوالى المليونين حتى أصبح التنقل بوسيلة النقل المشترك ليس راحة للراكب بل عقوبة له من وطأة الزحام دون مبرر معقول لا يسوغه المركز السالى للشركات المشغلة بخطوط النقل المشترك والتي لا تنقصها وسائل علاج هذه الحالة لو أرادت .

يزاد إلى ذلك أزمة المساكن وارتفاع إيجارات الجديد منها مع أن الحرب — والحد لله — لم تدمر لنا منازل ولا مساكن فازدحام السكان المصحوب بسوء التغذية من جراء الفلاء الفاحش لما يساعد على تفشى الأمراض وعلى صعوبة مكافحتها إذا ظهرت بشكل وبائى .

قال لى أحد الناقدين : — اهتمت وزارة الصحة العمومية بإبان وباء الكوليرا فكافحت الباعة السريحة ومفعت بيع المأكولات والمشروبات مكشوفة فى الشوارع وحرمت عرضها فى الدكاكين إلا بشروط معينة للتثبت من سلامة المشتغلين بطهيها وتناولها من الأمراض المعدية وما إلى ذلك من الوسائل الضرورية للمحافظة على الصحة العامة ولكن مرعان ما انتهى الوباء حتى عادت

حرية البيع للمتجولين وعاد عرض المأكولات والمشروبات في الشوارع والأزقة وعلى جوانب الأرصفة إلى سيرته الأولى ينافس الذباب البشر في استهلاكها .

والجواب على ذلك واضح بديهى إذ كيف يمكن لهذه الألوف ومئات الألوف في جميع مدن القطر من الرجال والنساء والأطفال الذين لم يتعلموا حرفة ولا صناعة أن يكسبوا عيشهم إذا ما حرم عليهم هذا السبيل السهل البدئى لكسب العيش مع هذه الزيادة الكثيفة المطردة في تعداد السكان .

وحتى النظام الضرائبى عندنا لا يزال يثقل كاهل الممول الصغير ويداهن الممول الكبير على مبدأ « من عنده يعطى ويزاد ومن ليس له يؤخذ منه » فمع ارتفاع فئات إيجار الأراضي الزراعية هذا الارتفاع الباهظ ومع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بهذا القدر الفاحش نجد أن ضريبة الأتبان لا تزال كما هى منذ عشر سنوات أى منذ ما قبل الحرب .

تعطى الحكومة موظفيها ومستخدميها وعمالها إعانة غلاء فوق الماهيات والمرتبات ولكنها لا تتناسب مطلقا مع نسبة ارتفاع الأسعار وهذا فى حين أن الشركات الصناعية والتجارية والبنوك تعطى موظفيها مكافآت سنوية بلغت فى بعض حالات ما يوازى ستة أشهر من ماهية الموظف أى أنه يحصل على مرتب ثمانية عشرة شهرا فى السنة الواحدة ومن الغريب أن البنوك شبه

الحكومية والتي تملك الحكومة أغلب رأسمالها كبفك التسليف الزاعى مثلاً فإنه يعطى مرتب ثلاثة أشهر مكافأة سنوية . ولا يتيسر لجميع هذه المؤسسات إعطاء هذه المكافآت التي لا تمثل لها في حالة موظفي الحكومة إلا من فائض أرباحها الفياضة وبفضل نظام الضرائب في مصر وهذا بالطبع على حساب المستهلكين .

وهذه المكافآت السنوية التي يتمتع بها موظفو الشركات والبنوك هي فوق ما يحصلون عليه من أنصبتهم من صناديق الادخار وبوالص التأمينات التي تهيمها لهم تلك الشركات والبنوك . ولهذا المكافآت الإضافية السنوية أثر نفساني كبير فطنت إليه تلك المؤسسات فهي تعطى للموظف في أوقات هوفى حاجة أبانها إلى مبلغ متجمد فوق مرتبه المحدود الذي « يقبضه » في أول كل شهر وهو المرتب المحدد بأبواب ميزانية مصر وقائه الشهرية التي تنسج تدريجياً كلما زاد مرتبه على ممر سنى خدمته فهذه المكافآت هي بمثابة جرعة دواء منممش لشخص مصدع من أعباء الحياة اليومية . ولموظف الحكومة أزمات موسمية دورية في كل عام وهي مواسم دخول أولاده المدارس ومواسم الأجازات الصيفية ومواسم إعداد ملابس الشتاء للعائلة ومواسم إعداد ملابسها الصيفية أو الأعياد الرئيسية السنوية .

وهذه المواسم وإن كانت مواقيت بهجة لأفراد العائلة الصغار

فهى مواسم أزمت مالية المسئول عن مالية العائلة أى رب العائلة الموظف ولذلك فهى تدفعه على التذمر وعلى مقارنة مركزه بمركز موظف المنشأة التجارية أو الصناعية أو موظف البنك المائل له وربما المجاور له فى مسكنه أو المجالس له فى «قهوته» وكل شئ فى الحياة نسيها .

فلو أن الحكومة أعطت لجميع موظفى الحكومة من درجة مدير عام فما دون حتى الخدمة السائرة وحتى مستخدمى اليومية ولجميع أرباب المعاشات الحكومية ولو مرتب نصف شهر فقط فى موسم الأجازات الصيفية ونصف شهر آخر عند حلول عيد رمضان للمسلمين وعند حلول عيد الميلاد للمسيحيين أى مرتب شهر واحد فى السنة لكان لذلك أثر جم على نفسية الموظف وصاحب المعاش مما لا شك يفيد الصالح العام للدولة .

كثر الكلام وكثرت الكتابة فى موضوع ثقل عبء المعاشات على ميزانية الدولة ومن الغريب أن مستوى الماهيات فى إنجلترا مثلا أعلى منه بكثير عن مستوى الماهيات فى مصر فى حين أن الحكومة البريطانية لا تستقطع أى شئ من ماهيات موظفيها ومستخدميها مقابل المعاشات بل أن المعاش يعطى كهيئة الموظف فيتقاضى مرتبه كاملا وهو فى الخدمة ويستولى على معاشه الشهري دون سابق استقطاع لذلك المعاش عند اعتزاله الخدمة فى حين أن الحكومة المصرية تستقطع لا أقل من ٧٥٪ من ماهيات

موظفيها ومستخدميها مقابل المعاشات وهي نسبة لاشك عالية ومرهقة للموظف .

من الملاحظ أن مستوى الصحة بين طبقة الموظفين بصفة عامة قد تحسن نسبيا عن ذي قبل فنظرا لأن أغلبهم قد تعلم تعليما عاليا أصبح يدرك قيمة الحياة الصحية والاعتدال في الحياة والمحافظة على الصحة عن طريق اتباع الطرق العلمية الطبية لذلك لعل الحكومة ترى أنه من الأفضل جعل سن الأمانة إلى المعاش خمسة وستين سنة مثلا وربما جعلت مقابل ذلك احتساب المعاش بواقع واحد من خمسة وخمسين من الماهية عن كل سنة خدمة بدلا من واحد على خمسين وهي النسبة الحالية .

ومن المرهق على الموظف وعلى محدود الدخل أن موسم الزواج في البلاد هو بعينه موسم عسر عليه وآية ذلك أن موسم الزواج في مصر هو موسم بيع القطن في خريف كل عام فهو وقت تكثر فيه النقود وتزوج فيه مالية بائني القطن ولذلك ترتفع الأسعار من جراء زيادة التداول من النقود فتشدد وطأة الغلاء على الموظف وعلى محدود الدخل وفي هذا الوقت بالذات تبتدى الدراسة ويتمين على رب كل عائلة أن يدفع المصروفات المدرسية لأولاده ويشترى لهم بعض الكتب والكراسات وأدوات الكتابة وكذلك الملابس الضرورية وغيرها من مستلزمات العام الدراسي الجديد .

وفيا يلي أئين بالأرقام مدى زيادة كمية المتداول من
البنك نوت ومدى ارتفاع الرقم القياسى لنفقات المعيشة في
موسم القطن مقارن بشهر يوليو من كل عام من السنوات
١٩٤١ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .

كمية المتداول من البنك نوت بالجنيهات المصرية

سنة ١٩٤٧	سنة ١٩٤٦	سنة ١٩٤١	
١٣١ر٠٠٠ر٠٠٠	١٤٠ر٩٢٤ر٠٠٠	٤٣ر١٦٤ر٠٠٠	يوليو
١٣٥ر٠٠٠ر٠٠٠	١٤١ر١٤٨ر٠٠٠	٤٩ر٣٢٠ر٠٠٠	سبتمبر
١٤٥ر٧٨٤ر٠٠٠	١٤٩ر٢٤٧ر٠٠٠	٥٢ر٢٧١ر٠٠٠	اكتوبر
١٤٦ر٧٢٩ر٠٠٠	١٥٠ر٠٩٩ر٠٠٠	٥٣ر١٥٣ر٠٠٠	نوفبر
١٤٦ر٩٩٥ر٠٠٠	١٤٧ر٠٥٤ر٠٠٠	٥٤ر٤٤٦ر٠٠٠	ديسمبر

الرقم القياسى لتسكاليف المعيشة

سنة ١٩٤٨	سنة ١٩٤٦	سنة ١٩٤١	
٢٧٧	٢٨٥	١٣٨	يوليو
٢٨٢	٢٨٨	١٤٧	سبتمبر
٢٨٢	٢٩١	١٥٥	اكتوبر
٢٨٠	٢٩٠	١٥١	نوفبر
	٢٨٩	١٥٦	ديسمبر

هذه كلها أوجه إصلاح ضرورية يجب أن تترفع فوق
السياسة الحزبية مثلها مثل مشروعات الصحة العامة وتعميم

مياه الشرب النقية وإزالة عشش الأحياء القذرة وتخفيض نفقات المعيشة وتعميم التعليم الإجبارى وغيرها من برامج الإصلاحات التى تعيدها وتكررها الأحزاب السياسية والتى لا تنجز منها إلا النذر اليسير .

على أن كل اقتصادى وكل اجتماعى وكل سياسى لا بد أن يقر أن برامج الإصلاح التى لا تتناول علاج تضخم السكان المستمر لن تأتى بشمرة تذكر بل أنها تحمل فى رحمتها بذور تدهورها وقوة مقاومة أوجه الفائدة منها .

أوردت فى كتابى عن (العدالة الاجتماعية) فصلا خاصا بأهمية الأداة الحكومية التنفيذية فى حياة الدولة وفى رفاهية الشعب وفى توطيد كرامة البلاد الدولية فإن اتصفت الأداة التنفيذية بالكفاءة والأمانة ضمنت البلاد سلامة حجر الزاوية فى مبناها أما إذا أصيبت بعدم الكفاءة الفنية وسوء الذم فلن تقوم للبلاد قائمة فسلامة الخدمة المدنية هى بمثابة سلامة العمود الفقرى للدولة فلنحافظ عليها بكل السبل ونحميها من اضمحلال الكفاءة أو اضمحلال الأمانة .

مما بلغت النظر درجة التضخم التى وصلت إليها مهام الحكومة المركزية بحى الدواوين فى العاصمة فدرجة تركيز الأعمال الحكومية فى لازوغلى أصبحت تدعو إلى ضرورة النظر فى تحرير بعض هذه الأعمال من نظام التركيز .

وتظهر عوارض هذه الظاهرة بشكل جلي وتبين حدتها في أوقات الأزمات وقد لمسنا هذه الحدة إبان وباء الملايا من بضعة سنوات والذي اشتدت وطأته في الصعيد وإبان وباء الكوليرا الذي ظهرت بوادره في الشرقية وفي سنة فيضان النيل العالي الأخير الذي هدد إقليمًا بعد إقليم وقد بينت هذه الأزمات مدى العبء الثقيل الملقى على عاتق الحكومة المركزية في لازوغلي بالقاهرة أو في بولسكي بالإسكندرية مدة الصيف فجميع الأقاليم في مصر مغולה الأيدي وتلقى التعليمات في كل ما يخص إقليمها من مراكز الحكومة الرئيسى بالعاصمة الذي أصبح مصابًا بالتهمة من درجة تركيز أعمال الدولة فيه كما أن الأقاليم أصبحت مصابة بفقر الدم من جراء سلبها سلطة العمل وحرية التصرف .

حقيقة أن ظروف الحرب قد أضفت أعباء جديدة على الحكومة وموظفيها وحقيقة أن الظروف الاقتصادية التي أعقبت الحرب قد زادت من مهام الحكومة ولكن العلاج قد يكون من ناحية العمل على (اللامركزية) وعن طريق اتباع نظام تعيين وزراء من الدرجة الثانية Junior Ministers أو وزراء يعاونون وزراء الدرجة الأولى Cabinet Ministers الذين لهم كرامسى بمجلس الوزراء على شرط أن يكون الوزير الأول والوزير الثانى فى الوزارات التى تحتاج إلى وزيرين من حزب واحد حتى يكون هنالك انسجام بينهما وحتى يمكن أن يتعاونوا

في الأعباء المتعددة الملقاة على الوزير في حكومة برلمانية من حيث القيام بالأعمال التنفيذية بوزارته وحضور جلسات البرلمان والإجابة على الأسئلة البرلمانية ومناقشة الاستجوابات وحضور الاجتماعات الحزبية وزيارة دائرة الانتخابية من آن لآخر .

حقيقة أنه عندنا مجالس مديريات وبلديات ومجالس قروية ولكن جميع هذه الهيئات المحلية بحكم تشكيلها واختصاصاتها لا تعدو أن تكون مكاتب ضيقة الاختصاص تابعة كذلك للحكومة المركزية بالعاصمة فهي بصفة عامة عديمة الخبرة ومعدومة السلطة ضئيلة الموارد .

ولذلك فمن أهم أوجه الإصلاح هو زيادة سلطات ومسؤوليات الحكومات المحلية ولكن ذلك لن يتأتى إلا بإعادة تشكيلها بحيث تكون بمثابة برلمانات صغيرة محلية منتخبة على أساس الصوالح الإقليمية لا دخل للأحزاب السياسية لبرلمان الدولة فيها ولا أن تكون عبارة عن مجموعة موظفين مع قليل من الأعضاء المنتخبين على أن تراد اختصاصاتها من ناحية الصحة العامة والأمن والبوليس ومستلزمات الحياة الحديثة من مياه الشرب والإنارة والنظافة وتنظيم الأسواق العامة ومن ناحية التعليم بحيث يترك لها التعليم الأولى والابتدائي والثانوى .

والمجلس الإقليمي المنتخب على أساس برامج الإصلاح الإقليمية ولمعالجة المشا كل المحلية يصبح تحت مباشرة ومراقبة

الناخبين المحليين وهم دافعوا العوائد المحلية فإن تقاعس في تنفيذ البرنامج الذى انتخب من أجله أو إن أساء التصرف فى مالية الإقليم المحلية انتخب غيره وفى ذلك مدرسة للناخب والمنتخب فى صرنا الحياة الديمقراطية البعيدة عن الأحزاب السياسية وعن السياسة العامة للدولة .

كثير الكلام أخيرا عن تأمين وسائل النقل العامة بالقاهرة وأصبح استلام الحكومة لعملية إنارة العاصمة وشيكا وسيأتى الوقت لعملية الشرب وهكذا ولكن لى تسير خدمة العاصمة فى كفاءة من ناحية توزيع النور والمياه ووسائل النقل العامة وما إلى ذلك من الخدمات المحلية يجب أن يسبق كل هذا إنشاء بلدية للقاهرة تكون بمثابة برلمان محلى قاهرى ينتخب على أساس ديمقراطى من جميع دافعى الضرائب المحلية بتلك المدينة لأن تضاف هذه الأعباء الجديدة لوزارة الأشغال فتتخهما على تخمها فتسوء خدمتها للجمهور .

ولنا فى نظم الحكومات المحلية الإنجليزية وعلاقتها بالحكومة المركزية فى لندن أفضل مرشد وأحسن نموذج للاقتداء به بالقدر الذى يتناسب وملابس الحياة فى مصر .

الطوائف الاجتماعية

لا تتكون الهيئة الاجتماعية من وحدات سياسية فحسب بل كذلك من طوائف واتحادات ونقابات ومنظمات كثيرة . فهناك الوحدات السياسية وعلى رأسها الدولة يليها مجالس المديريات والبلديات والمجالس المحلية وبجانب هذه توجد المنظمات الدينية والاتحادات الاقتصادية والمالية والتعاونية فضلا عن الهيئات العلمية والفنية وهذه كلها يمكن جمعها تحت اسم واحد وهو الطوائف الاجتماعية .

وكانت الحكومات في القرن الثامن عشر تنظر إلى هذه الطوائف بعين التخوف والريبة فلم تكتف بعدم الاعتراف بها بل كانت تناهضها وتقف في سبيلها على أساس أنها مناهضة لها بل وتتعارض مع المثل العليا للدولة .

أما في القرن التاسع عشر فقد تغيرت وجهة النظر هذه إذ بدأت الدولة تنظر إلى هذه الاتحادات والطوائف كعناصر نافعة تشيد عليها سياسة الدولة الإنشائية فاعترفت بها وبدأت تستخدمها لتحقيق هدفها وهو تحقيق أقصى حد من الفائدة الاجتماعية والنضوج السياسي ورفع مستوى المعيشة على أن هذا الاعتراف لم يدع الدولة تغفل ضرورة العمل على وحدتها وهي أساس

سلطانها فضلا عن ضرورة موازنة المصالح الطائفية كجزء من المصالح العامة للدولة دون نفور أو طغيان .

ولعل من أقوى هذه الاتحادات الاجتماعية هي النقابات المهنية والنقابات الحرفية وهي الاتحادات التي تجمع أعضاء المهنة أو الحرفة الواحدة مجتمعين خارج المعهد أو خارج محل العمل الذي يشتغل فيه كل منهم والفرض من تكوين هذا الاتحاد والمبرر على الاعتراف به هو صالح المهنة العام والأمثلة لهذه الاتحادات هي نقابة المحامين ونقابة المهندسين ونقابة الأطباء وغيرها من الاتحادات المهنية .

أما النقابات الحرفية فهي نقابات الصناعات والعمال كنقابات صناعات الغزل والنسيج ونقابات سائقي السيارات العامة وهدفها الصالح المادي لأعضائها كمستوى الأجور وساعات العمل والراحة الأسبوعية أكثر من صالح الصناعة أو الحرفة في حد ذاته .

وهنا نلاحظ الفرق الكبير في هدف نقابات المهن الحرة والجمعيات العلمية عنه في هدف الحرف الصناعية فبينما أن الأولى ترى إلى إعلان شأن المهنة ورفع مستواها العلمي وتحريم سوء استغلال الشعب وسوء معالجة مصالحه بواسطة الدخلاء على المهنة وغير المتخصصين في علومها أي تحافظ على شرف المهنة وعلى بث ثقة الجمهور في أعضائها فالنقابة تفرض واجبات على أعضائها وعلى نفسها كهيئة معترف بها ضمنا لخدمة الصالح العام لأن

تكون وسيلة لكسب حقوق وامتيازات مادية لأعضائها .
يضاف إلى هذه وتلك اتحادات من نوع معين له ميزاته
الخاصة وأعني بها الجمعيات التعاونية بمختلف أشكالها من جمعيات
تعاونية استهلاكية أو جمعيات تعاونية إنتاجية وهذه ترمى إلى
صالح أعضائها من ناحية توفير حاجيات المعيشة بأرخص الأسعار
أو تسويق منتجات أعضائها بأفضل الشروط .

والطوائف والاتحادات الاجتماعية بصفة عامة ليست بنظم
حديثة ابتكرت في العصور الحديثة بل أنها كانت دائماً موجودة
سواء في العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة وإن اختلفت
درجة أهميتها تبعاً للظروف والملابسات المحيطة بها وسواء ناهضتها
السلطات الحكومية أو عاونتها — فهي ليست بمنظمات خلقها
التشريع بل إن التشريع قد أعطاها حديثاً الكينونة القانونية في
جميع الدول المتحضرة فزاد من تضافر أعضائها وتساندهم .

الامن الداخلى والحالة الدولية

مهما يكن شأن الإصلاحات الداخلية ومهما تكن شدة الرغبة فى إيجاد الانسجام بين طبقات وطوائف الشعب ومهما بلغ حسن القصد فى إزالة أوجه النقص فى الحياة الداخلية - فإن تلك الحالة لا شك مرتبطة إلى حد كبير بالحالة الدولية والتيارات التى تتجاذب الدول فإن هناك الآن تيار الشيوعية والنفوذ الشيوعى الذى يرمى إلى مد لوائه من قطر إلى قطر إما بالضغط المباشر أو بالضغط غير المباشر عن طريق الأحزاب الشيوعية فى البلاد الأجنبية وبقابل هذا التيار الشيوعى التيار المضاد له تيار حرية التبادل وحرية العمل وبطل التيار الأول روسيا وبطل التيار الثانى الولايات المتحدة الأمريكية ولكل منهما دول معانة وكل منهما تود أن تجذب إليها أكبر عدد من الدول والشعوب على أن من أوجه ضعف التيار الروسى الشيوعى هو إرتكازه على الأحزاب الشيوعية فى كل بلد وتنفذته أياها ولنجاح حركة تلك الأحزاب الشيوعية يجب أن يضع أعضاؤها مكانة الشيوعية فوق المكانة القومية وشعور الإخلاص للمبادئ الشيوعية فوق شعور الوطنية ومصالح الشيوعية الدولية فوق مصالح الوطن والمواطنين وهذه بالطبع حالة ضعف وهى

لذلك تدفع معتنقها أى الشيوعيين إلى العنف وأعمال الإرهاب لأن شعور الوطنية متى وجد فهو أقوى من أى عاطفة دولية . والوطنية لا علاقة لها باللغة فالإنجليز حاربوا الأمريكان والألمان حاربوا النمساويين ولغة الأول مشتركة وهى الإنجليزية ولغة الثانى مشتركة وهى الألمانية كما أنه لا علاقة لها بالدين فالإنجليز المسيحيون والفرنسيون المسيحيون والأمريكان المسيحيون حاربوا الألمان المسيحيين فى حرب لم ير العالم مثلها من قبل — فالوطنية أى حب الوطن والولاء للعرش والحرب فى سبيلهما والموت فى سبيلهما ، معناها مجموعة أشياء تصل إلى قلب المواطن وإلى أعصاب المواطن وإلى دمع الحماسة فى المواطن بل وإلى كيانه فى مجموعة هى حبه لأرض الوطن ولمدن الوطن وقرى الوطن وتقاليده الوطن والآثار التاريخية للوطن ورموزها المجسمة فى التماثيل والنقوش وتسجيل الحوادث التاريخية للوطن فى اللوحات التاريخية التذكارية وكذلك العائلة والعشيرة واحترام علم الدولة كرمز القومية والحنين إياه وإذراف دموع الفرح والوقار عند رؤيته خصوصاً فى المناسبات الدولية الخارجية . هذه هى الوطنية فالمواطن الذى يضحى بكل هذه فى سبيل خدمة الشيوعية الدولية فقد زج نفسه بين قوتين وسقط بين مقعدين وهو فى شعوره بهذه السقطة يلجأ إلى العنف ويدفع غيره من المواطنين إلى الاشتراك معه فى العنف ويحثهم على أن يخذوا حذوه لأنه يود صالحهم

أو يفاز على فوائدهم بل كي لا يكون وحيداً في شروده ومنفرداً في نزاعه النفساني .

وهذه التيارات الدولية بالذات لها أثر في بقاء أو سقوط المنظمة الدولية الضخمة التي أنشئت عقب الحرب وأعني بها هيئة الأمم المتحدة على أن هذه المنظمة ليست الأولى من نوعها وليست بوحى جديد هبط على عقول قادة الفكر بل سبق أن سبقها محارلات مماثلة وبدافع منطق ومنطق متشابه بالمنطق الحالي .

عندما أنشئت عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) تساءل الكتاب وكان تسأول بعضهم في كثير من التفاؤل عما إذا كانت هذه المنظمة الحديثة العهد ستطور تطوراً صحيحاً وتنمو نمواً سليماً حتى تصبح دولة عالمية فيديرالية فوق جميع دول العالم .

وحتى عند تقرير مصير المستعمرات الألمانية لإرتاح الكثيرين من إيجاد نظام الوصاية mandate بوصفه النظام الوحيد الذي يتفق وهذا الهدف الأعلى أى هدف إنشاء حكومة فيديرالية عالمية .

وعندما أعربت فرنسا عن فزعها من جاريتها الشرقية وأفصححت عن جزعها منها وراحت تحت حلفاءها في الحرب وتقمهم بضرورة وجود ضمان لحدودها الشرقية ضماناً لعدم تكرار غزوها من الشرق كما حاق بها مراراً في صرارة من قبل

قيل لها إن ضم أراضي المانية إلى الأراضي الفرنسية ليس فيه الضمان الذي تبغيه وأن احتلال مواقع إستراتيجية ليس فيه الأمان الذي تنشده بل أن الضمان كل الضمان والأمان كل الأمان هما في إنشاء وتوطيد عصبية الأمم .

بينما ضحك المتشائمون استهزاء من حديث السلام الدائم واستخفافا لقدرة منظمة عصبية الأمم على صيانته فالسلام الدائم أمل بعيد التحقيق وحلم لا صلة له بالحقائق قائلين هاكم محاولات الماضي التي أثبتتها التاريخ من عهد الرومان حتى القرون الوسطى حتى سنة ١٦٤٨ حتى سنة ١٨١٥ وأخيرا حتى محاولة سنة ١٩١٨ . فهذه كلها مجهودات ضائعة وإن كانت لها فائدة فهي مجرد فائدة إثباتها أن هذا العالم ليس بعالم سلام واستقرار بل هو عالم كفاح دائم وتبدل مستمر .

ولكن المتفائلين أجابوا بأن هذه الصرخة للالتفاف تحت لواء السلام ليست مجرد رد فعل لصراع دام أربع سنوات أريقت فيها الدماء ودمرت فيها المنشآت وأذرفت فيها الدموع بل أن الآراء والأفكار والجهود تتجه بمجهود ملحوظ صوب هذا الهدف وهو السلام العالمي منذ أكثر من قرن وإنه لكفاح الأمم صوب الديمقراطية وجهاد الشعوب في سبيل الفوز بنظام الحكم النيابي البرلماني وكذلك الجهاد الذي برز طيلة القرن التاسع عشر إن هو إلا خطوات موفقة ورغبات أكيدة في إيجاد السلام العالمي وأن

زمانة الأمم بعضها لبعض يجب ألا تكون مجرد زمانة السلاح ولا على مجرد الوفاقات المكتوبة ولا لمجرد درء خطر مائل بل يجب أن تكون زمانة إنسانية مبنية على حرية الرأي والرغبة في الوصول إلى الحقائق عن طريق تحكيم العقول لا تحكيم العنف والسلاح وهذه هي الروح الديموقراطية التي تهافتت عليها الشعوب طيلة مائة عام .

وجدير بالذكر كذلك أن فكرة إنشاء « ولايات متحدة لدول أوروبا » أو تكوين « اتحاد أوروبي » ليست بفكرة جديدة كما يعتقد البعض أو كما يود البعض أن نعتقد بل هي فكرة سجلت رسمياً في مؤتمر لوزان في شكل قرار — وإن كان هذا القرار ربما يكون قد نسي أو أن السياسة الاستعمارية قد طمسته فإنه حقيقة تاريخية مسجلة للرغبة في إنشاء حكومة فيدرالية لشعوب أوروبا تسجيلاً رسمياً وقد عالج هذا الموضوع في فصل خاص بمؤلفي « العدالة الاجتماعية » .

على أنه اعترض على إنشاء حكومة فيدرالية على أساس أنها تمس سيادة الدولة وكان الجواب على ذلك أنه لا توجد في الواقع دولة كاملة السيادة بالمعنى المطلق . وأن عهد نظرية السيادة بمعنى أنها تعني بأنه لا يوجد ما يحيد من إرادة الدولة وأن إرادتها فوق كل إرادة وفوق أي اعتبار آخر قد انقضى ومع ذلك فإنه في تكوين حكومة أوروبية أو عالمية تتنازل كل دولة بمقتضى سيادتها

عن جزء من تلك السيادة لصالح الحكومة العالمية الفيدرالية
وعلى هذا المنطق قُبلت أسس عصبة الأمم ووضع دستورها
كما قبل مبدأ أن تكون معاهدة الصلح مبنية على أساس عادل
بعيدا عن حب الانتقام أو الرغبة في الإذلال .

كل هذه آمال ارتاحت لها الشعوب وعلى الأخص الشعوب
الصغيرة الناهضة المحبة للسلام ولكنها آمال لم تتحقق وقد
تغلّبت الرغبة في التوسع وتفوقت السياسة الاستعمارية فوق ماعداها
من سياسة فشلت عصبة الأمم فشلا تدريجياً ولم يبق منها إلا
مبناها الضخم الذي يعد آية في فن الماهرة الحديثة وبدأت الدعايات
والمفاوضات الدولية تمهد السبل للحرب العالمية الثانية حتى وقعت
الطامة وحلت البالية في سنة ١٩٣٩ أى بعد نحو عشرين عاما من
تأسيس عصبة الأمم . وظل القتال حتى سنة ١٩٤٥ أضحت الكرة
الأرضية في خلال تلك السنوات المظلمة عبارة عن مجزرة بشرية
وأوكر وحشية جهنمية نغشوها الدبابات الفولاذية والقلاع الطائرة
والفرقعات المائمة والألغام الدفينة .

قاتل الألمان قتال المستميت وصمم الحلفاء على التسليم دون
قيد ولا شرط وخابت كل المحاولات لإيجاد حل وسطي بين
المتحاربين وانهزم الألمان هزيمة شاملة ودخل الحلفاء من الغرب
والشرق العاصمة الألمانية مظفرين رافعين سيوفهم مزينة بدماء
النصر ولكن ليس لقرع سيوف المنتصرين من الشرق بسيوف

المتصرين من الغرب غبطة بالانتصار المشترك ورمزا للوثام بين
من قاتلوا سويا لغرض واحد وهدف موحد بل تقابلوا في قلب
برلين وجها لوجه — بابتسامة مرة وقلوب أمر وبسيف الشرق
صوب صدر الغرب وسيف الغرب مصوب صوب صدر الشرق .
هذه هي الحقيقة السافرة وهذا هو الواقع الذي لا مكاراة
فيه — إذ قد مرت ثلاث سنوات منذ نهاية الحرب ولم يجد
الحلفاء المتصرون سبيلا للتفاهم فيما بينهم بالرغم من مباحثات
القطب واجتماعات مساعدى القطب ومناقشات مساعدى
مساعدى القطب ، وهامى روسيا متربعة في كرسى رياستها في
برلين وماضية في برنامجها التوسعى في فنلندا وتشيكوسلوفاكيا
وبولندا ورومانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا وشطر كبير من بلاد
اليونان .

وهام حلفاء الغرب يجمعون شملهم ويستعدون جماعة وأفراد
لدرء هذا التيار الجارف من الشرق ويحاولون بكل ما لديهم من
قوة حجة تهدئة روع فرنسا من خوفها واهلعها من جارتها
الجرمانية بالرغم من أنها أصبحت « نصف جارة » — نصيح في
وجه حلفائها وتصارحهم بضرورة تفكيك هذا النصف ساردة
حوادث التاريخ التى تؤيدها ويحاول أصدقاؤها الغربيون إقناعها
بأن هذا الخطر قد زال وبأن الظروف التاريخية الماضية لا تنهض
دليلا على المخاوف الحاضرة وأن وجه أوروبا قد تغير وأن هذا

التغيير يحتم التعاون من نصف ألمانيا الغربى وأيد البرلمان الفرنسى الحكومة الفرنسية بأكثرية ٣٠٠ صوتا مقابل ٢٨٦ صوتا أى بأغلبية ١٤ صوتا فقط وهذا القرار يحول الحكومة الفرنسية بأن تساهم فى تنفيذ اقتراحات مؤتمر لندن بعد أن يح صوتها من الدفاع عنه فى البرلمان .

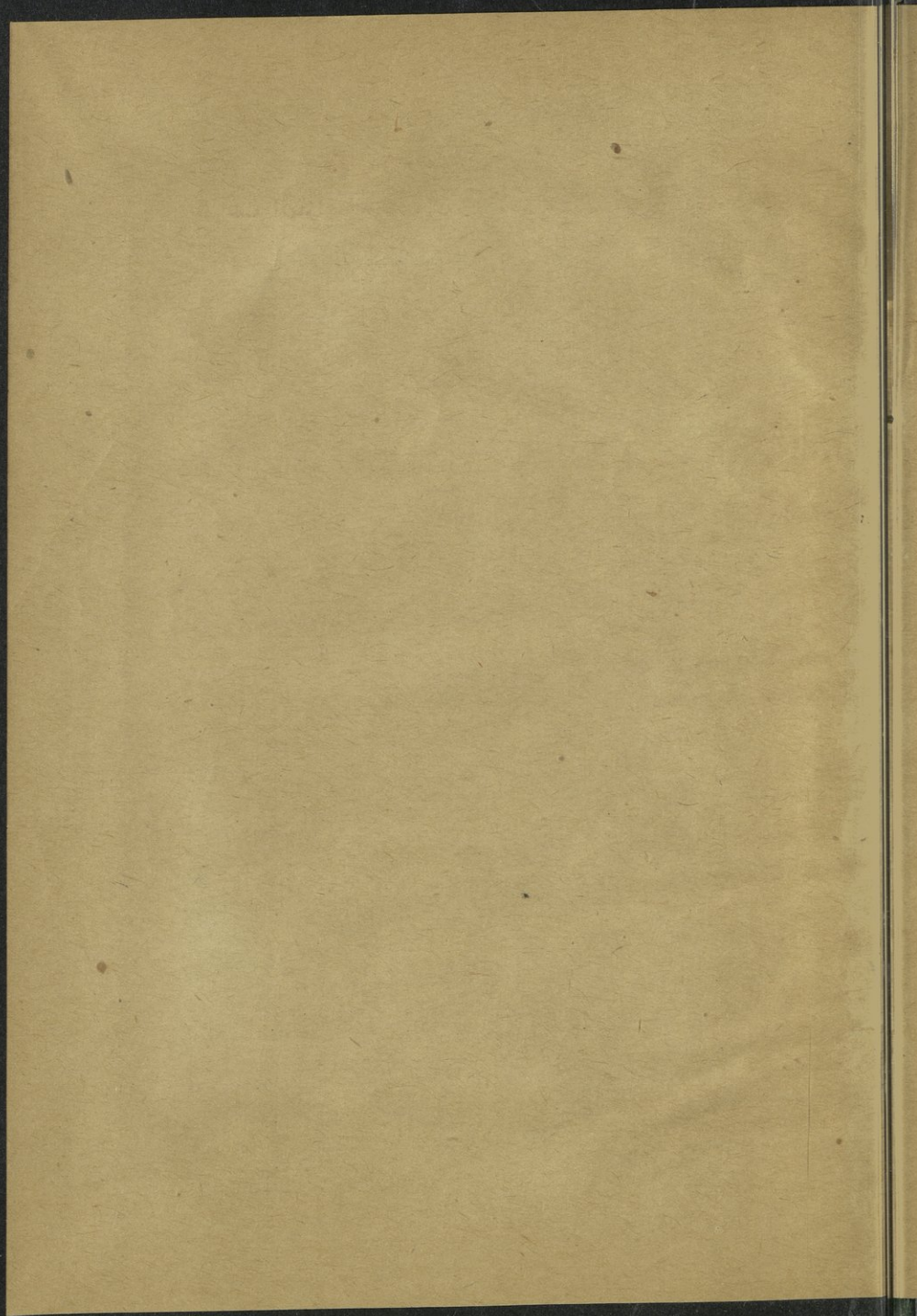
أما بلجيكا وهولندا ودوقية لوكسمبرج قد كانت على وفاق مع الإنجليز والأمريكان فى سياستهما الألمانية دون كبير عناء .
حقا ما أشبه اليوم بالأمس وما أصدق من قال بأن التاريخ يعيد نفسه وما ذلك إلا لأن الطبيعة البشرية قد جُبلت على الطمع والجشع وطبعت على الأنانية والاعتصاب ولم تنفع فيها التجارب القاسية ولا الخبرة المرة فأهوال الحرب العالمية الأولى ذهبت دون عبء وأهوال الحرب العالمية الثانية لم تأت أية ثمرة بدليل الظروف العالمية الراهنة .

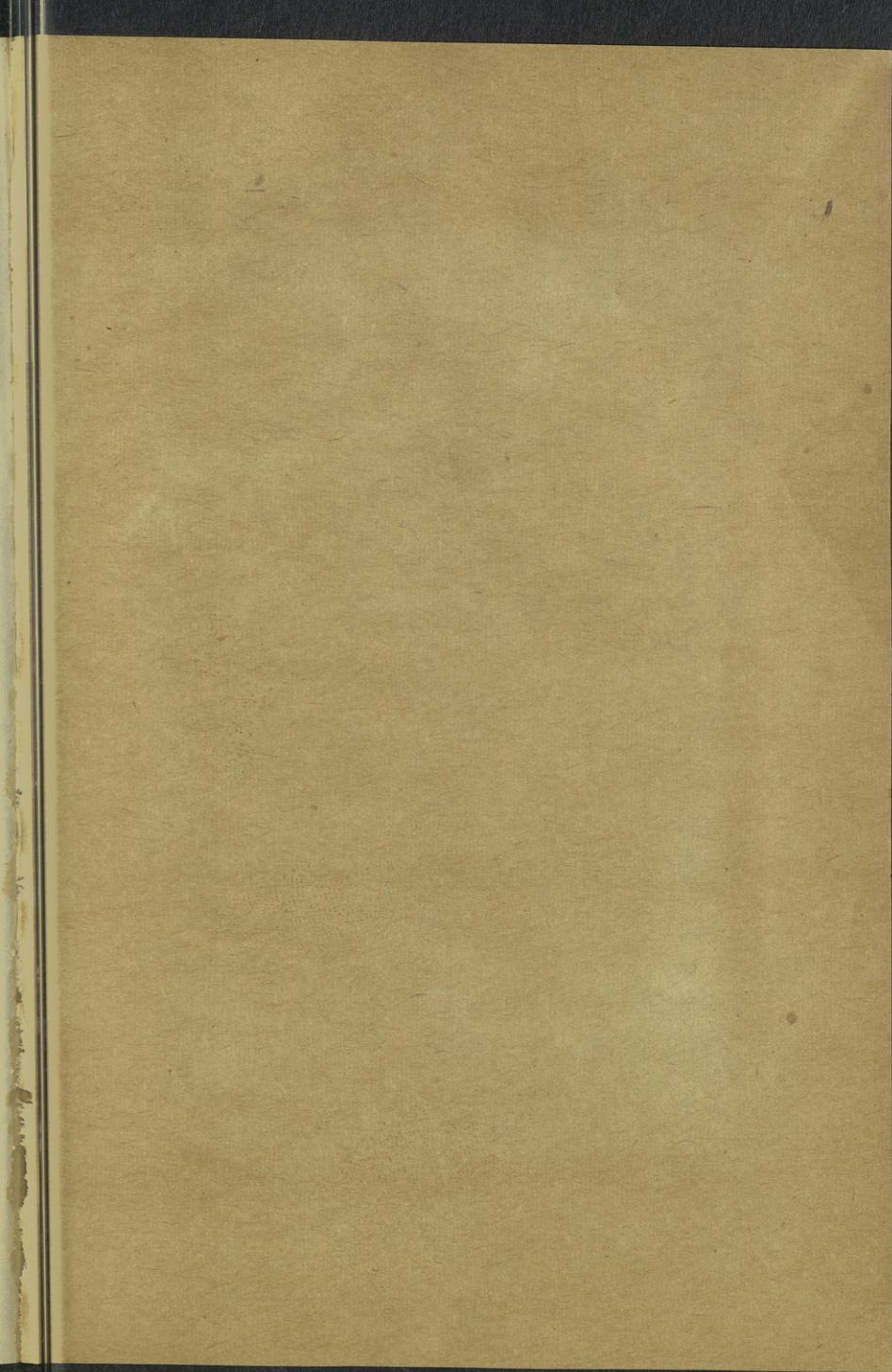
وإن كان للحرب العالمية الثانية ظل من التعبير المنطقى بمعنى أن العدو الذى خسر الحرب العالمية الأولى أراد أن ينتقم لنفسه ويستحوذ على ما اعتقد صوابا أو خطأ أنه حق شرعى له من أسلاب السكرة الأرضية فإن الاستعداد العدائى الحاضر بين معسكر الشرق ومعسكر الغرب وسياسة التنافر بينهما منذ تأييد نصرتهما فى الحرب كل هذا يمدو غريبا بين حليف وحليف وبين مقاتل وزميل مقاتل معه وفى صفوفه فى حرب مشتركة ضد عدو مشترك : ألا قاتل

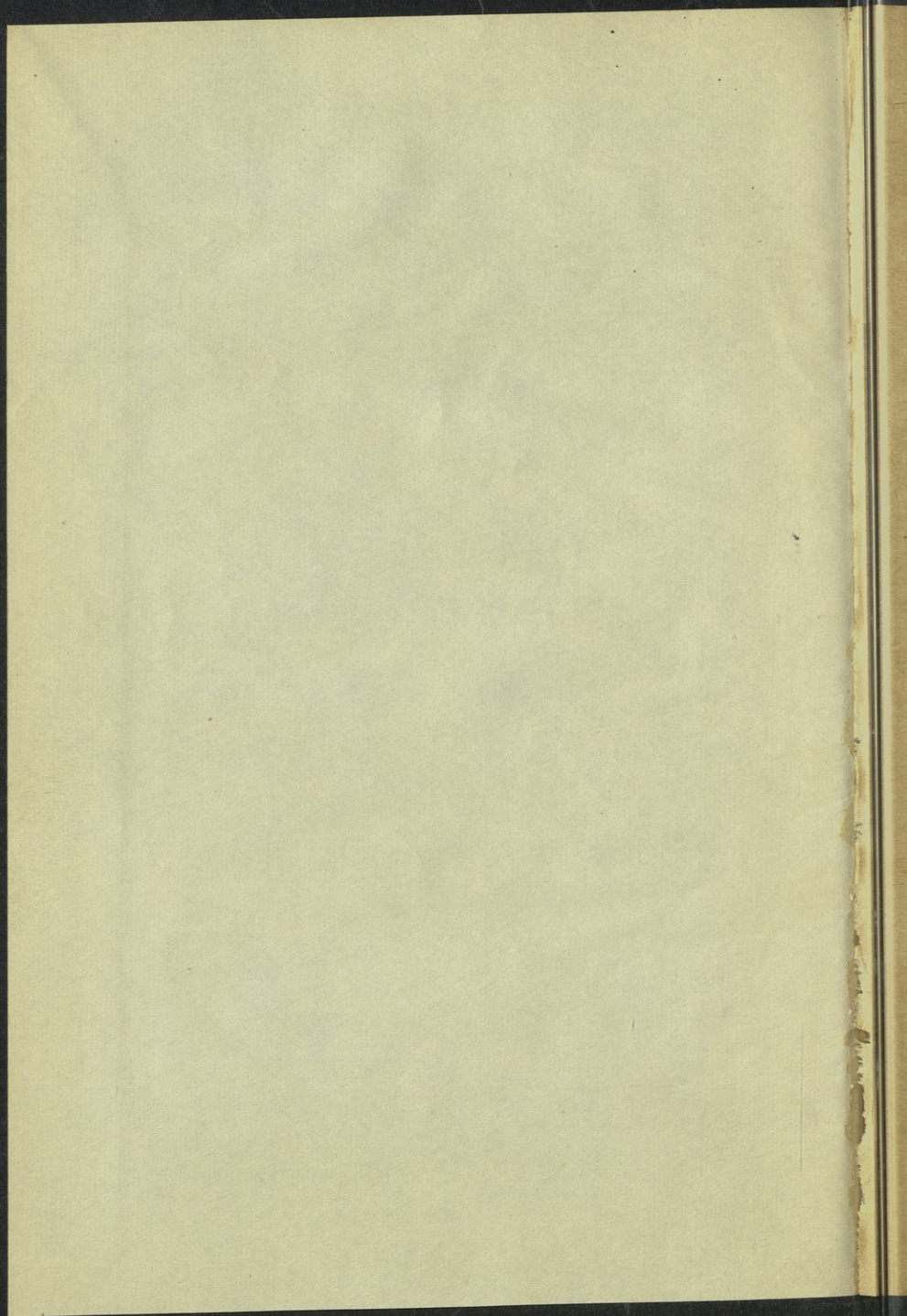
الله تلك المهازل المحزنة والمآسى المبكية فشر البلية ما يضحك
وترى ماذا سيكون من أمر هيئة الأمم المتحدة والمنظمات
القابعة لها وما يتنازعها من تيارات متنافرة وبماذا ستفاجأ به
الدول الديموقراطية الغربية بما ستفاجئهم به روسيا الشيوعية
داخل جدارها الفولاذى خصوصا فيما يتعلق بمصير نصف ألمانيا
الشرقى بعد أن طوت تحت لواء نفوذها دول شرق أوروبا
ويلقائها .

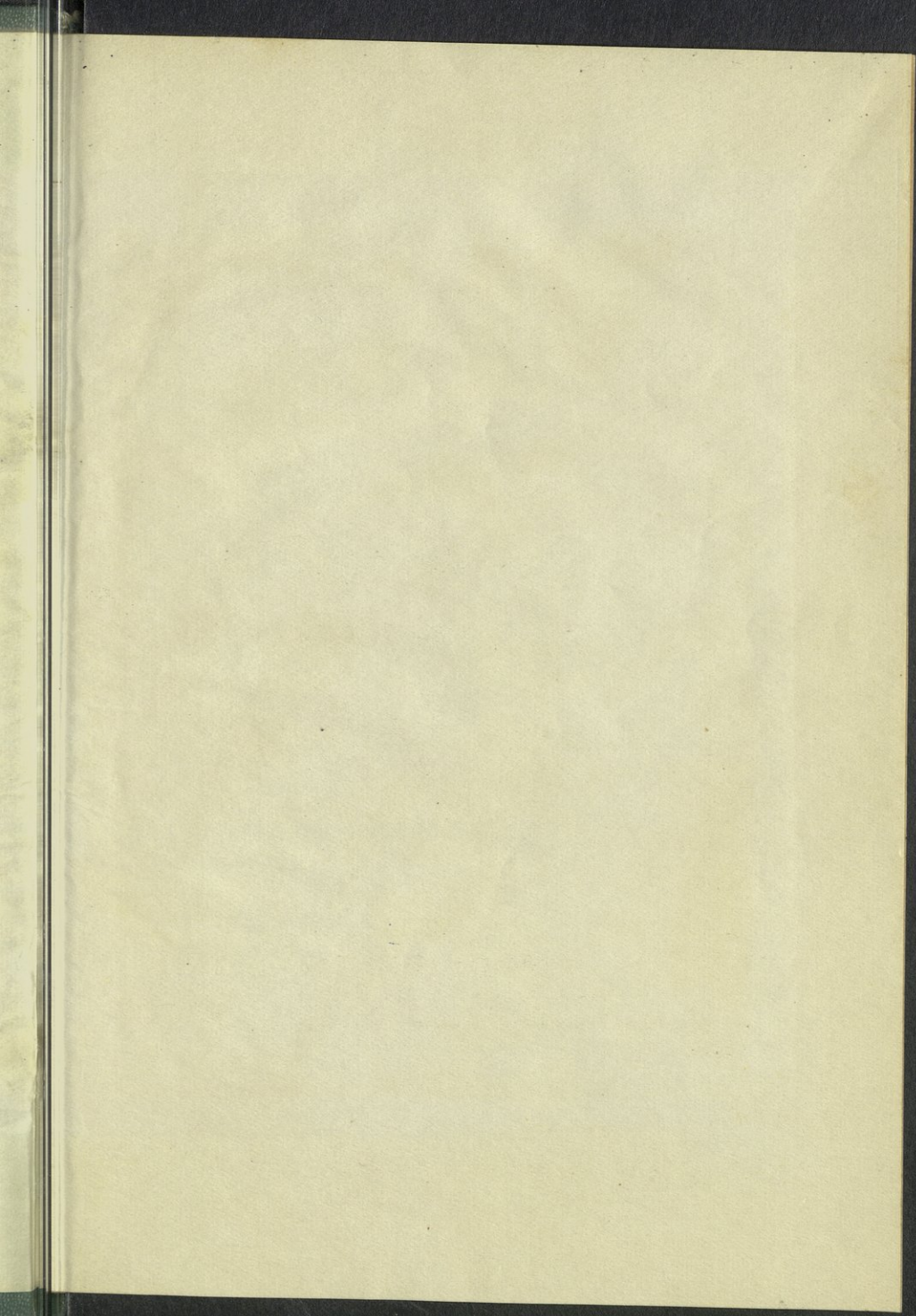
على أن لروسيا مشا كلها الخاصة بها فهناك المشا كل
اليوجوسلافية والقومية المتعصبة للتشكى وكرهية البولندى
للروسى التى لا تعد لها الا كراهيته للألمانى وتصميم تشيكوسلوفاكيا
وبولندا على عدم التنازل عن أى جزء مما استولى عليه من الأراضى
الألمانية عقب هزيمة ألمانيا تنفيذاً للسياسة الروسية من إرضاء
شعور نصف ألمانيا الشرقى يضاف إلى ذلك المنازعات البرلينية بين
الشرق والغرب وما ستحدثه من أثر فى نفوس الألمان .

فهل حارب العالم حريين عالميتين ليصل لهذه النتيجة المؤلمة
التي تنذر بحرب عالمية ثالثة أبشع من التي سبقتها — أليست
هذه الحالة كافية لحث ساسة الدول للتفكير جدواً فى إنشاء
حكومة فيديرالية عالمية رحمة بالشعوب وإبقاء على العالم .
وقد عاجلت هذا الموضوع فى فضل خاص بمؤلفى « العدالة
الاجتماعية » .









338.91:M63sA:c.1

ميخائيل، صالح
السياسات القومية والدولية بين الشيوع

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01017550

American University of Beirut



338.91

M63sA

General Library

338.91
M63sA
C.10